البنك المركزي اليمني
CENTRAL BANK OF YEMEN

التقريـــر السنـــوي 2024

الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
البنـك المركزي اليمنـي - عــدن

التقرير السنوي 2024

صادر عن

الإدارة العامة للبحوث والإحصاء

البنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي عدن

أعضـــاء مجلـس الإدارة

أحمـد أحمـد غالـــب
محافظ البنك المركزي
رئيـــس مجلس الإدارة

د. محمـد عمـــر باناجـــة
نائب محافظ البنك المركزي
نائب رئيـس مجلـس الإدارة

سيف محسن عبود الشريف
عضـــــو مجلـــس الإدارة

هاني محمد حزام وهاب
عضـــو مجلـــس الإدارة
نائب وزيـــر الماليـــة

علي محمد علي الحبشي
عضـــو مجلـــس الإدارة

خالد إبراهيم زكريا محمد
عضـــو مجلـــس الإدارة

المحتويات

كلمة المحافظ	6
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	7
الفصل الأول	
الوضع الاقتصادي العالمي والتطورات الاقتصادية المحلية	
أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي	9
ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية	13
الفصل الثاني	
النقود والائتمان	
أولاً/ميزانية البنك المركزي اليمني	17
ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية	20
ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه	25
رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية	27
الفصل الثالث	
المالية العامة	
أولاً/الإيرادات العامة والمنح	30
ثانياً/النفقات العامة	31
ثالثاً/الميزان الكلي	33
رابعاً/الدين العام الداخلي	33
خامساً/الدين العام الخارجي	34
الفصل الرابع	
القطاع الخارجي	
ميزان المدفوعات	36
الملاحق الإحصائية	(47 – 41)

كلمة المحافظ

يسـر البنك المركزي اليمني أن يضـع بين يدي القراء والباحثين والمهتمين بالتطورات الاقتصـادية النقدية والمالية في الجمهورية اليمنية التقرير السنوي لعام 2024، آملين أن يعود بالفائدة على كل من يستخدمه.

ويسـتعرض التقرير السـنوي التطورات الاقتصـادية النقدية والمالية التي شـهدها الاقتصـاد اليمني خلال عام 2024، ويتكون من أربعة فصـول. تناول الفصـل الأول الأوضـاع الاقتصـادية على المسـتويين العالمي والمحلي، بينما تناول الفصـل الثاني آخر تطورات النقود والائتمان. ويخصـص الفصـلين الثالث والرابع على التوالي للمالية العامة وتطورات القطاع الخارجي.

إن المسـتوى العالي من الجهود المبذولة من قبل الإدارة العامة للبحوث والإحصـاء، في إصـدار هذا التقرير قد سـاهم بشـكل كبير في رقيّ الأداء السـلس والفعّال للبنك المركزي اليمني، لتسـتحق منا التقدير العميق. كما لا ننسـى الإدارات الأخرى التي ساهمت بجهودها وبياناتها. لذلك، نود من هنا أن نعرب عن شكرنا الخاص للإدارات المعنية على ما قدموه في سبيل إنجاح هذا العمل الكبير.

والله الموفق

أحمد أحمد غالب

المحافظ

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

المؤشـر	2022	2023	2024
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق[1]:			
مليار ريال	26,240.36	26,305.90	34,731.23
معدل نمو الناتج بالريال (%)	31.6	0.2	32
مليون دولار	23,534	19,412	19,101
معدل نمو الناتج بالدولار (%)	21.3	-17.5	-1.6
تضخم أسعار المستهلك:			
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (نهاية الفترة)	%-2.7	%23.8	%8.9
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (المتوسط السنوي)	%29.5	%0.9	%33.9
سعر تصدير النفط الخام (متوسط مرجح) دولار/ للبرميل	96.4	-	-
سعر الصرف (متوسط الفترة) ريال/ دولار أمريكي	1,119.14	1,378.19	1,841.60
سعر الصرف (نهاية الفترة) ريال/ دولار أمريكي	1,172.48	1,529.40	2,059.20
القطاع النقدي والمصرفي	(نسبة النمو السنوية)		
العرض النقدي الواسع M2	44.9	14.0	17.9
النقد M1	-1.3	9.8	1.5
شبه النقد	*112.6	16.9	28.5
القاعدة النقدية	5.7	5.8	6.9
سرعة دوران النقود (مرة)	2.5	2.3	2.6
المضاعف النقدي	2.5	2.7	3.0
مالية الحكومة	(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)		
الإيرادات العامة	8.1	4.6	5.9
النفقات العامة	11.0	10.8	7.8
عجز الموازنة العامة	- 2.5	- 6.2	- 1.8
القطاع الخارجي	(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)		
عجز الحساب الجاري	-16	-20.6	-26.6
صادرات السلع والخدمات	8.7	5.5	5.4
الصادرات النفطية	4.2	0	0
الصادرات الأخرى	4.5	5.5	5.4
واردات السلع والخدمات	63.8	73.4	81.1
واردات المشتقات النفطية	15.4	15.8	17.1
واردات السلع الغذائية	21.2	24.7	30
واردات اخرى	27.1	32.8	33.9

(1) تقديرات صندوق النقد الدولي - ابريل 2025.

* التغير النسبي الملحوظ لشبه النقد في عام 2022، يعود بدرجة رئيسية إلى ارتفاع قيمة ودائع العملات الأجنبية، نتيجة إعادة تقييمها وفقاً لأسعار صرف السوق.

الفصل الأول
الوضع الاقتصادي العالمي والتطورات الاقتصادية المحلية

أولًا: الوضع الاقتصادي العالمي:

بالاستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي -أبريل 2025)، تشير التقديرات إلى نمو عالمي بلغت نسبته 3.3% خلال عام 2024، مقارنة بنمو بلغت نسبته 3.5% في عام 2023. ويعود ذلك بسبب تراجع النمو الحقيقي للاقتصادات الصاعدة والنامية من 4.7% في عام 2023 إلى 4.3% في عام 2024. أما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، فقد أشارت التقديرات إلى تحقيق نمو حقيقي بنسبة 1.8% في عام 2024 مقارنة بما نسبته 1.7 في عام 2023. ليرتفع بذلك الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما قيمته 4.12 ترليون دولار في عام 2024، ليصل إلى 110.55 ترليون دولار، مقارنة بـ 106.43 ترليون دولار في عام 2023.

أما في فيما يتعلق بمعدلات التضخم فقد أشارت التقديرات إلى تراجع في التضخم العالمي من 6.6% في عام 2023 إلى 5.7% في عام 2024، وذلك بفضل انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية وتحسن الإمدادات العالمية، مما أدى إلى تخفيف الضغوط التضخمية واستقرار أسعار المستهلك؛ فضلاً عن تبني السياسات النقدية المتوازنة التي ساهمت في تهدئة توقعات الأسعار وتحقيق تراجع تدريجي في معدلات التضخم العالمي. وهو ما ينطبق على الاقتصادات المتقدمة التي تراجع فيها التضخم من 4.6% في عام 2023 إلى 2.6% في عام 2024. وبنفس السياق لكن بوتيرة أقل تراجع معدل التضخم في الاقتصادات الصاعدة والنامية من 8% في عام 2023 إلى 7.7% في عام 2024.

110.55

ترليون دولار
الناتج المحلي
الإجمالي العالمي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

البيان	تقديرات		توقعات
	2023	2024	2025
الاقتصاد العالمي %	3.5	3.3	2.8
مقدار نمو الاقتصاد العالمي (بالتريليون دولار)	106.43	110.55	113.8
الاقتصادات المتقدمة %	1.7	1.8	1.4
الاقتصادات الصاعدة والنامية %	4.7	4.3	3.7
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا %	2.1	1.8	2.6
البلدان النامية المنخفضة الدخل %	4.1	4.0	4.2

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2025 صندوق النقد الدولي.

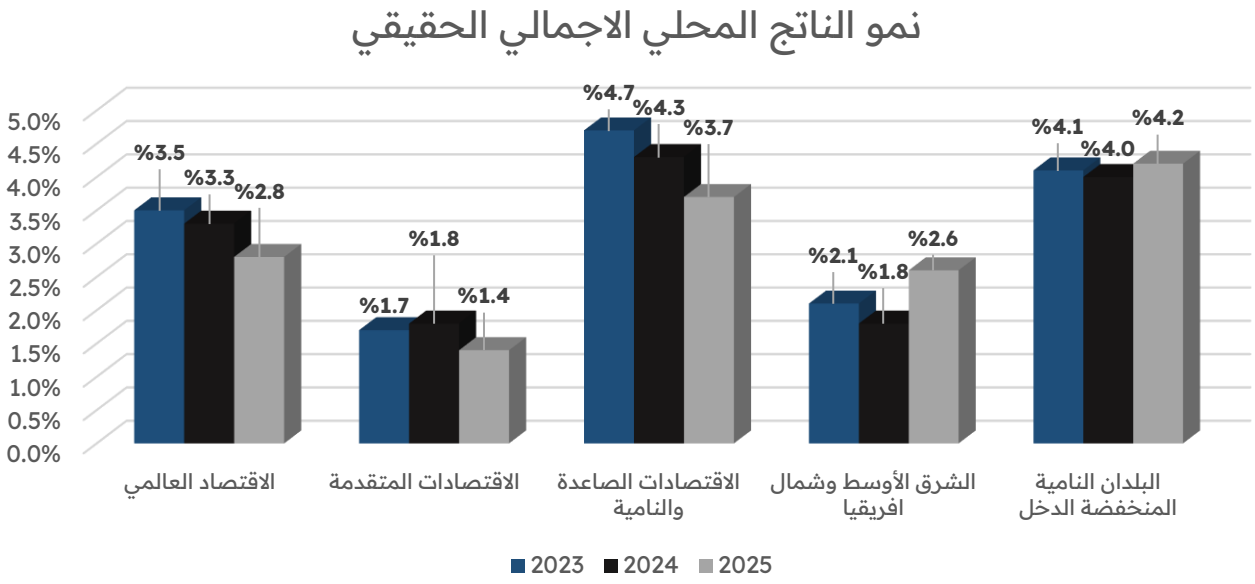

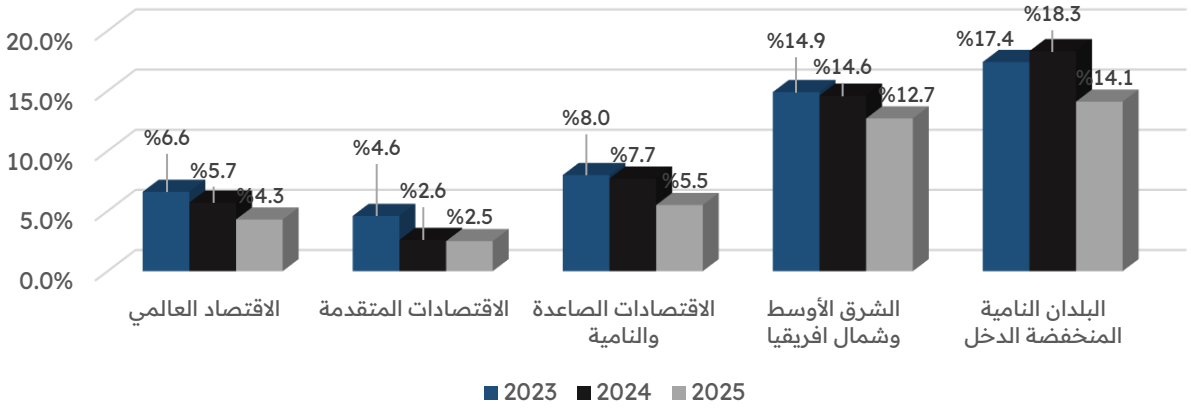

معدل التضخم حسب متوسط أسعار المستهلك

البيان	تقديـــــــرات		توقعـــات
	2023	2024	2025
الاقتصاد العالمي %	6.6	5.7	4.3
الاقتصادات المتقدمة %	4.6	2.6	2.5
الاقتصادات الصاعدة والنامية %	8.0	7.7	5.5
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا %	14.9	14.6	12.7
البلدان النامية المنخفضة الدخل %	17.4	18.3	14.1

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي -أبريل 2025 صندوق النقد الدولي.

فيما يلي، نستعرض أهم التطورات الاقتصادية العالمية التي مرت بها مجموعات واقاليم ودول العالم وفق مستويات تقدمها وارتباطها الاقليمي وأهميتها في الاقتصاد العالمي خلال عام 2024:

الاقتصادات المتقدمة:

ارتفع نمو الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2024 ليسجل ما نسبته 1.8%، مقابل نمو بلغت نسبته 1.7% في عام 2023. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تبلغ نسبة النمو في اقتصادات هذه المجموعة 1.4% في نهاية عام 2025، وبالمقابل انخفضت توقعات معدل التضخم لدى الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى نسبة 2.6% في عام 2024، مقارنة بـ 4.6% في عام 2023. ويتوقع صندوق النقد الدولي المزيد من التراجع في معدل التضخم للاقتصادات المتقدمة في نهاية عام 2025 ليصل حسب التقديرات إلى ما نسبته 2.5%.
أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة لدى الاقتصادات المتقدمة فقد أشارت التقديرات إلى ارتفاع طفيف في نسبتها لتصل إلى 4.6% في عام 2024، مقارنة بـ 4.4% في عام 2023، ومن المتوقع أن تعاود معدلات البطالة بالارتفاع بشكل طفيف نسبياً إلى حدود 4.7% في نهاية عام 2025.

الولايات المتحدة:

سجلت الولايات المتحدة خلال عام 2024 نمواً بلغت نسبته 2.8% وهو تراجع طفيف عن النمو المسجل في عام 2023 الذي بلغت نسبته 2.9%. ومن المتوقع أن ينخفض نمو الولايات المتحدة إلى حوالي 1.8% في نهاية عام 2025.

منطقة اليورو:

سجلت منطقة اليورو خلال عام 2024 نمواً نسبته 0.9%، مقارنة بنمو نسبته 0.4% في عام 2023، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن منطقة اليورو مقبلة على انخفاض طفيف في النمو ليبلغ 0.8% في نهاية عام 2025. ويعود ذلك إلى تباطؤ النمو العالمي وتداعيات التوترات التجارية والرسوم الجمركية التي تؤثر على التجارة والاستثمار على المستوى العالمي. وفيما يتعلق بمعدلات التضخم تشير التقديرات إلى تراجع معدله في منطقة اليورو إلى ما نسبته 2.4% في عام 2024، مقارنة بـ 5.4% في العام السابق. ويتوقع أن يستمر الانخفاض في معدلات التضخم في نهاية عام 2025 لتصل إلى 2.1 %.

اليابان:

سجل الاقتصاد الياباني خلال عام 2024 انخفاض بنسبة 0.1%، مقارنة بنمو بلغت نسبته 1.5% في عام 2023، ومن المتوقع أن يعاود الاقتصاد الياباني النمو في نهاية عام 2025 ليسجل ما نسبته 0.6%. وفيما يتعلق بمعدل التضخم أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انخفاضه بنسبة 2.7% في عام 2024، مقارنة بنسبة 3.3% في العام السابق. كما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في اليابان إلى ما نسبته 2.4% في نهاية عام 2025. ومن جانب آخر أشارت التقديرات إلى بلوغ معدل البطالة في اليابان 2.6% خلال الأعوام 2023، 2024، 2025.

الاقتصادات الصاعدة والنامية:

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية إلى 4.3% في عام 2024، مقارنةً بما نسبته 4.7% في 2023، ومن المتوقع أن

تنخفض النسبة عما كانت عليه في عام 2024 لتبلغ 3.7% في 2025. من جهة أخرى سجل معدل التضخم في هذه الاقتصادات 7.7% لعام 2024، مع توقعات بانخفاض التضخم إلى 5.5% بنهاية عام 2025.

اسيا الصاعدة والنامية:

أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن اقتصادات آسيا الصاعدة والنامية قد شهد تراجع في النمو لتبلغ نسبته 5.3% في عام 2024، مقارنة بما نسبته 6.1% في عام 2023. ويرجع التراجع في النمو لعام 2024 بدرجة رئيسية إلى تراجع أداء الاقتصاد الصيني ليبلغ ما نسبته 5% في عام 2024. في حين يتوقع أن يتراجع النمو في الاقتصاد الصيني ليصل إلى ما نسبته 4% في نهاية عام 2025، وذلك يعود إلى مزيج من العوامل الداخلية الهيكلية، منها: أزمة العقارات، ضعف الاستهلاك، الضغوط الخارجية، والتحديات الديموغرافية، مع الحاجة الملحة لإصلاحات هيكلية وسياسات اقتصادية داعمة لتحقيق نمو مستدام.

من جهة أخرى سجل الاقتصاد الهندي تراجع في النمو بلغت نسبته 6.5% خلال عام 2024، مقارنة بما نسبته 9.2% في العام السابق. أما بالنسبة لمعدلات التضخم، تشير التقديرات إلى تسجيل اقتصادات آسيا الصاعدة والنامية 2% خلال عام 2024، مقارنة بـ 2.4% في عام 2023. ويتوقع انخفاض معدل التضخم في اقتصادات آسيا الصاعدة والنامية عند مستوى1.7% في نهاية عام 2025.

الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

تراجع النمو لدى اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 1.8% خلال عام 2024، مقابل نمو بلغت نسبته 2.1% في العام السابق. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى حدوث تحسن نسبي في نمو اقتصادات الشرق الأوسط وشمال افريقيا في نهاية 2025 لتصل إلى مستوى 2.6%.

من جانب آخر، سجل معدل التضخم في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال عام 2024 ما نسبته 14.6% مقارنة بـ 14.9% في عام 2023. ومن المتوقع انخفاض معدل التضخم في نهاية عام 2025 ليصل إلى مستوى 12.7%.

الولايات المتحدة	نسبة النمو: 2.8% ↓	
منطقة اليورو	نسبة النمو: 0.9% ↓	معدل التضخم: 2.4% ↓
اليابان	نسبة النمو: 0.1% ↓	معدل التضخم: 2.7% ↓
آسيا الصاعدة والنامية	نسبة النمو: 5.3% ↓	معدل التضخم: 2% ↓
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	نسبة النمو: 1.8% ↓	معدل التضخم: 14.6% ↓

ثانيا: التطورات الاقتصادية المحلية:

انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2024 بنسبة 1.5%، مقارنة بانكماش بلغت نسبته 2% في العام السابق. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نهاية 2025 بنسبة 1.5% حسب التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي.
من جهة أخرى أشارت التقديرات إلى تسجيل منحنى المستوى العام للأسعار ارتفاعاً بلغ 33.9% في عام 2024، مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 0.9% في العام السابق، ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو 20.4% في نهاية عام 2025، حسب التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي. ويشير المسح الخاص بالمؤشر السنوي لأدنى سعر للسلة الغذائية [1] حسب بيانات السكرتارية الفنية للأمن الغذائي - عدن، إلى بلوغ مستوى متوسط قدره 98,639 ريال في عام 2024، مقابل 87,464 ريال في عام 2023، أي بزيادة نسبتها 12.8%.

وفيما يتعلق بتطورات السيولة المحلية ومكوناتها خلال عام 2024 ارتفع العرض النقدي (M2) بمقدار 2,053.9 مليار ريال وبنسبة 17.9% ليسجل 13,502.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره 1,408.2 وبنسبة 14% في عام 2023 ليسجل 11,449.0 مليار ريال في عام 2023. وجاء الارتفاع في عام 2024 نتيجة ارتفاع شبه النقد بمقدار 1987.7 مليار ريال وبنسبة 28.5% والنقد المتداول M1 بمقدار 66.1 مليار ريال وبنسبة 1.5% وقد شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع بالريال 24.4% في عام 2024. وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع بالريال 9.2% في عام 2024، فيما بلغت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع الاجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع بالريال في عام 2024 ما نسبته 66.4%، وسجلت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 59.2% في عام 2024.

أما فيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف فقد بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني 1,841.60 ريال لكل دولار أمريكي في عام 2024، مقابل 1,378.19 ريال لكل دولار أمريكي في عام 2023. ومن الملاحظ هنا أن نسبة الارتفاع في سعر الصرف بلغ ما نسبته 33.6% في عام 2024 مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت 23.1% في عام 2023 ويعود ذلك إلى الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الاحتياطيات الخارجية من العملات الأجنبية وارتفاع قياسي في الطلب الكلي لتمويل فاتورة الواردات الضرورية وغير الضرورية من العالم الخارجي. بالإضافة إلى التوقف الكامل لعوائد الصادرات النفطية التي تعتبر الشريان الرئيسي للاحتياطيات من العملة الصعبة نتيجة التهديدات الحوثية الإرهابية على منشآت الإنتاج والتصدير.
وفيما يتعلق بتطورات المالية العامة، ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2024 بمقدار 854.1 مليار ريال، وبنسبة 70.5% لتصل إلى 2,065.6 مليار ريال، مقارنة بانخفاض مقداره 849.2 مليار ريال وبما نسبته 41.2% في عام 2023. ويأتي الارتفاع في الإيرادات العامة خلال عام 2024، بدرجة اساسية إلى ارتفاع المنح المقدمة للحكومة اليمنية من المملكة العربية السعودية لدعم الموازنة العامة حيث بلغت نحو 1258.2 مليار ريال، وشكلت ما نسبته 60.9% من إجمالي الإيرادات العامة. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 5.9% في عام 2024، مقارنة بما نسبته 4.6% في عام 2023. كما انخفضت النفقات العامة في عام 2024 بمقدار 153.1 مليار ريال وبنسبة 5.4% لتصل إلى 2,697.8 مليار ريال وبلغت نسبتها إلى

---

[1] سعر تكلفة سلة غذائية لأسرة متوسطة مكونة من (7) أفراد للبقاء على قيد الحياة وتتكون السلة الغذائية من 75 كجم دقيق، 10 كجم فول أو فاصوليا حمراء، 8 لترات زيت نباتي مستورد،2.5 كجم سكر، 1 كجم ملح معالج باليود.

الناتج المحلي الإجمالي حوالي 7.8% في عام 2024، مقارنة بـ 10.8% في العام السابق.
كما أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2024 عجزاً نقدياً مقداره 632.1- مليار ريال ليشكل ما نسبته 1.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز نقدي قيمته 1,639.4- مليار ريال وبما نسبته 6.2% في عام 2023. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة في عام 2024 قد بلغت 76.6%، مقارنة بما نسبته 42.5% في عام 2023.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام المحلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، فقد سجل قيمة إجمالية بلغت نحو 7,044.1 مليار ريال عام 2024، مقارنة مع قيمة 6,104.2 مليار ريال في عام 2023. وشكل الاقتراض من البنك المركزي في عام 2024 المصدر الأول لتمويل الدين العام الداخلي ليبلغ 6,585.3 مليار ريال وبنسبة 93.5% من إجمالي الدين العام الداخلي. فيما شكلت الصكوك الإسلامية المصدر الثاني بقيمة إجمالية بلغت 267.9 مليار ريال وبنسبة 3.8% من إجمالي الدين العام الداخلي، تليها أذون الخزانة وشهادات الإيداع في المصدر الثالث بقيمة 190.9 مليار ريال وبنسبة 2.7% من إجمالي الدين العام الداخلي.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام الخارجي، تشير البيانات الفعلية إلى انخفاض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في نهاية عام 2024 بمقدار 111.72 مليون دولار وبنسبة 9.7% لتسجل ما قيمته 1,042.62 مليون دولار.

وبخصوص تطورات القطاع الخارجي أظهرت البيانات الأولية خلال عام 2024 حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 774 مليون دولار لتشكل ما نسبته 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، ويعزى العجز في الميزان الكلي في عام 2024 بدرجة أساسية إلى العجز في الحساب الجاري الناتج عن ارتفاع فاتورة واردات السلع والخدمات من جهة وتوقف الصادرات النفطية من جهة أخرى، لينعكس ذلك سلباً على إجمالي الاحتياطيات الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي.

• أهم التطورات الاقتصادية المحلية

%1.5

انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

%12.8

ارتفاع سعر السلة الغذائية

%17.9

ارتفاع العرض النقدي M2

%33.6

ارتفاع متوسط سعر الصرف

%6.1

انخفاض الإيرادات العامة الذاتية

%5.4

انخفاض النفقات العامة

7,044.1

مليار ريال الدين العام المحلي

%9.7

انخفاض رصيد مديونية هيئة التنمية الدولية

774

مليون دولار عجز الميزان الكلي للمدفوعات

الفصل الثاني

النقـود والائتمان

أولاً/ميزانية البنك المركزي اليمني:

ارتفعت ميزانية البنك المركزي اليمني في عام 2024 بمقدار 778.7 مليار ريال أو ما نسبته 7.0%، لتسجل 11,835.3 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع مقداره 2,635.4 مليار ريال وبما نسبة 31.3% في عام 2023. ويأتي الارتفاع في ميزانية البنك المركزي خلال عام 2024، بدرجة رئيسية إلى ارتفاع صافي المستحقات على الحكومة (دعم الموازنة) بمبلغ 889.4 مليار ريال وبنسبة 12.6%

الأصول:

إنخفضت الأصول الخارجية الصافية للبنك المركزي في عام 2024 بمقدار 3,702.3 مليار ريال أو ما نسبته 138.7%، لتسجل قيمة سالبة مقدارها 6,372.2 مليار ريال، مقارنة بإنخفاض قدره 1,404.8 مليار ريال أو ما نسبته 111% في عام 2023 .

ويعزى الإنخفاض في الأصول الخارجية الصافية أساساً إلى سداد أقساط وفوائد الدين العام الخارجي، المتعلق بهيئة التنمية الدولية (IDA).إضافة الى التدخلات التي قام بها البنك المركزي لدعم الموازنة العامة للدولة عن طريق المزادات الأسبوعية في السوق ابتداء من نوفمبر 2021 من جهة وارتفاع الالتزامات الخارجية نتيجة الضغوط الكبيرة على العملة المحلية من جهة أخرى.

ارتفعت المطالبات الصافية على الحكومة في عام 2024 بمقدار 889.3 مليار ريال أو ما نسبته 12.6% لتصل إلى 7,953.8 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,525.5 مليار ريال وبنسبة 27.5% في عام 2023. فيما سجلت المستحقات على المؤسسات العامة 262.9 مليار ريال في عام 2024.

ميزانية البنك المركزي اليمني

مليار ريال

البيـــــان	2023	2024
الأصول الخارجية	2,482.7	2,554.8
الأصول المحلية	8,574.0	9,280.5
المستحقات على الحكومة	7,339.3	8,084.2
المستحقات على المؤسسات العامة	262.9	262.9
المستحقات على البنوك	0.0	0.0
أصول ثابتة وأخرى	971.7	933.4
الأصول = الخصوم	11,056.7	11,835.3
القاعدة النقدية	4,218.89	4,510.60
العملة المصدرة	3,588.2	3,646.0
ودائع البنوك	630.6	864.6
ودائع الحكومة	274.9	130.4
ودائع المؤسسات العامة	104.3	80.3
ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	0.0	0.0
شهادات الإيداع	0.0	0.0
التزامات تحت التسوية	2,063.4	453.1
الالتزامات الخارجية	5,152.6	8,927.0
خصوم أخرى	(757.4)	(2,266.1)
رأس المال والاحتياطي	243.3	503.5
إعادة تقييم الأصول الخارجية	(2,998.4)	(5,120.8)
مخصصات حقوق السحب الخاصة	1,438.3	1,881.0
خصوم متنوعة	559.4	470.3

11,835.3

مليـــار ريـــال
ميزانيـــة البنك
المركزي اليمني

الاهمية النسبية للاصول 2023

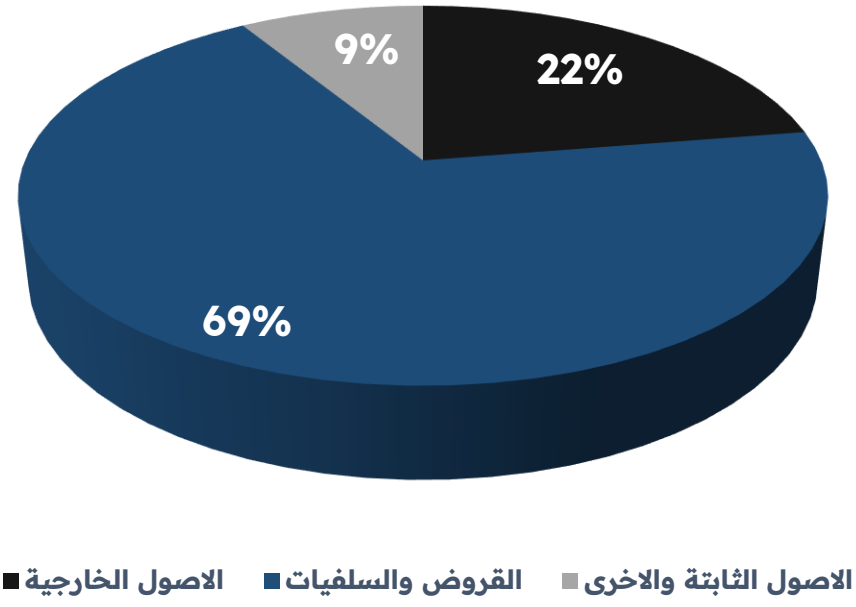

الاهمية النسبية للاصول 2024

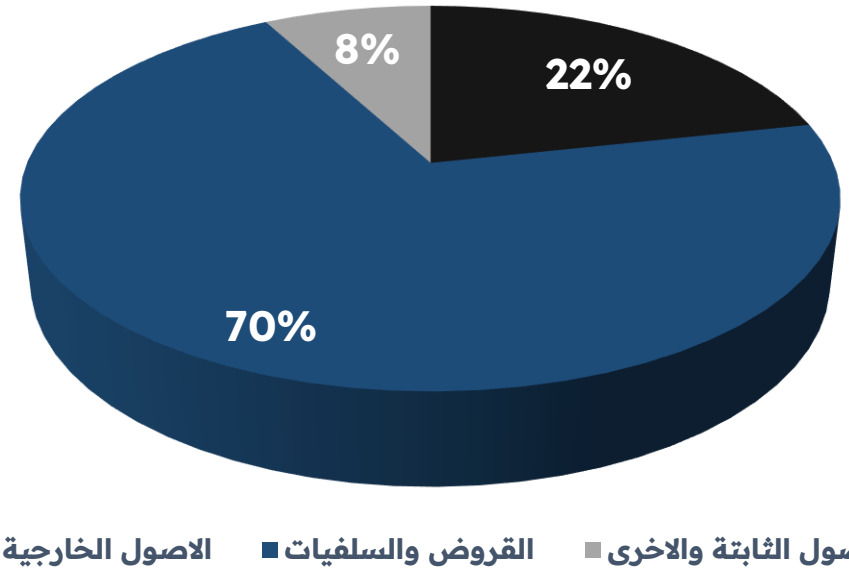

الخصوم:

ارتفعت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + أرصـــدة البنوك لـدى البنـك المركزي) في عـام 2024 بمقـدار 291.7 مليـار ريـال أو مـا نسـبته 6.9% لتبلغ 4,510.6 مليار ريال، مقابل زيادة مقدارها 230.5 مليار ريال وبنسـبة 5.8% في عام 2023. ويعود الارتفـاع فـي عـام 2024 أســاســاً لارتفاع العملة المصـدرة بمقدار 57.7 مليار ريال وبنســبة 1.6%، وأرصـــدة ودائع البنوك بمقـدار 234 مليـار ريـال وبنســبة 37.1%، كما إنخفضــت ودائع المؤسـسـات العامة بمقدار 24 مليـار ريـال وبنســبة 23%، لتسـجل 80.3 مليار ريال، مقارنة بـارتفـاع قيمتـه 23.1 مليـار ريـال وبنســبة 28.5% في عام 2023. ارتفع صــافي البنود الأخرى في عام 2024 بمقدار 1,470.4 مليار ريال وبنسـبة 85%، لتسـجل 3,199.5 مليـار ريـال، مقـارنـة بـارتفـاع 462.7 مليـار ريـال وبما نسبته 36.5% في عام 2023.

الوزن النسبي للخصوم 2023

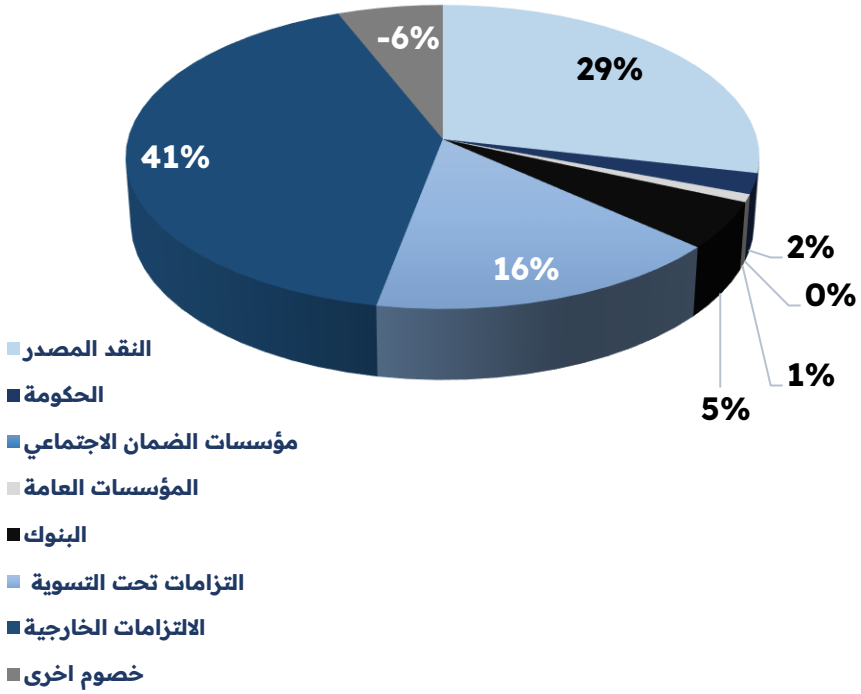

الوزن النسبي للخصوم 2024

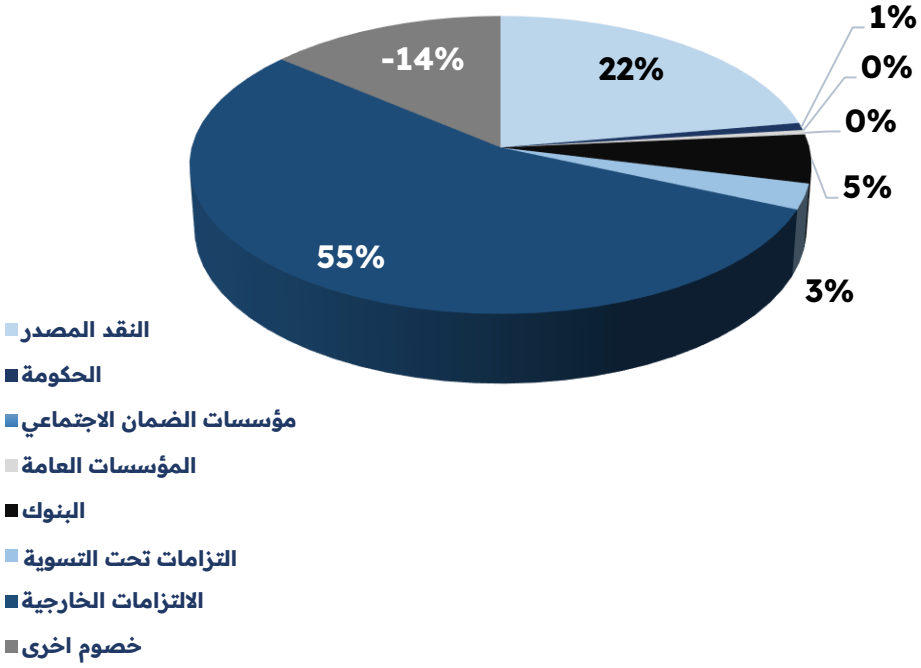

ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية:

أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2024 ارتفاعاً مقداره 3,896.1 مليار ريال وبما نسبته 34.1%، لتصل إلى 15,329.7 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع مقداره 2,653.1 مليار ريال وبما نسبة 30.2% في عام 2023.

الأصول:

ارتفع صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2024 بمقدار 782.5 مليار ريال وبنسبة 25.4% لتسجل 3,860.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 459.4 مليار ريال وبنسبة 17.5% في عام 2023، ويرجع الارتفاع في صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2024 نتيجة الارتفاع في كل من حسابات المراسلين بمقدار 988.3 مليار ريال وبنسبة 76.8%، مقارنة بارتفاع بلغ 218.1 مليار ريال وبنسبة 20.4% في عام 2023 والنقد الأجنبي بمقدار 434.1 مليار ريال وبنسبة 79.3%، مقارنة بارتفاع بلغ 173.9 مليار ريال وبنسبة 46.6% في عام 2023 والاستثمارات الأجنبية بمقدار 143.5 مليار ريال وبنسبة 11% مقارنة بارتفاع بلغ 79 مليار ريال وبنسبة 6.4% في عام 2023 وسجلت بذلك الأصول الخارجية الإجمالية ارتفاعا قدره 1,565.8 مليار ريال وبما نسبته 49.9%، لتصل إلى 4,705.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بلغ 471 مليار ريال وبنسبة 17.6% في عام 2023.

ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية من إجمالي أصول الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية قد بلغ ما نسبته 30.7% في عام 2024، مقابل نسبة 27.5% في العام السابق.

ارتفعت احتياطيات البنوك (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمقدار 786.3 مليار ريال وبنسبة 33% في عام 2024، لتسجل 3,168.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بلغ 359.7 مليار ريال وبنسبة 17.8% في عام 2023.

ويعود الارتفاع في عام 2024، نتيجة ارتفاع النقد المحلي بخزائن البنوك بمقدار 58.9 مليار ريال وبنسبة 20.1%، مقارنة بارتفاع بلغ 17.4 مليار ريال وبنسبة 6.3% في عام 2023 وارتفاع أرصدتها لدى البنك المركزي بمقدار 727.4 مليار ريال وبنسبة 34.8% مقارنة بارتفاع 342.3 مليار ريال وبنسبة 19.6% في عام 2023. وبالنظر إلى حصة احتياطيات البنوك كنسبة من اجمالي ودائعها فقد ارتفعت من 29.2% في عام 2023، إلى 30.7% في عام 2024. أما القروض والسلفيات فقد ارتفعت في عام 2024 بمقدار 378.7 مليار ريال وبنسبة 10.2% لتصل إلى 4,098.1 مليار ريال مقارنة بارتفاع بلغ 504.5 مليار ريال وبنسبة 15.7% في عام 2023. ويعود الارتفاع في عام 2024، نتيجة ارتفاع القروض المقدمة للقطاع الخاص بمقدار 426 مليار ريال وبنسبة 25.4%، مقارنة بارتفاع بلغ 377.4 مليار ريال وبنسبة 29% في عام 2023، في حين انخفضت القروض المقدمة للحكومة بمقدار 187 مليار ريال وبنسبة 9.2%، مقارنة بارتفاع بلغ 127.1 مليار ريال وبنسبة 6.6% في عام 2023.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

مليار ريال

البيـــــان	2023	2024
الأصول الخارجية	3,140.0	4,705.8
نقد أجنبي	547.0	981.1
حسابات مع المراسلين	1,286.5	2,274.8
غير مقيمين	0.0	0.0
استثمارات خارجية	1,306.4	1,449.9
الاحتياطي	2,381.8	3,168.1
نقد محلي بالخزائن	292.9	351.8
أرصده لدى البنك المركزي	2,088.9	2,816.3
شهادات الإيداع	0.0	0.0
إعادة الشراء من البنك المركزي (الريبو)	0.0	0.0
قروض وسلفيات	3,719.4	4,098.1
القطاع الخاص	1,679.0	2,105.1
المؤسسات العامة	0.0	139.7
الحكومة	2,040.3	1,853.3
أصول أخرى	2,192.5	3,357.7
الأصول = الخصوم	11,433.6	15,329.7
الالتزامات الخارجية	61.9	845.2
بنوك بالخارج	61.9	193.1
حسابات غير مقيمين	0.0	652.1
الودائع	8,153.7	10,305.1
ودائع تحت الطلب	1,174.2	1,241.5
ودائع لأجل	651.4	580.6
ودائع الادخار	449.4	386.7
ودائع مخصصة	60.0	73.3
ودائع بالعملات الأجنبية	5,818.6	7,999.9
ودائع الحكومة	0.0	23.1
خصوم أخرى	3,218.1	4,179.4
سلفيات من البنك المركزي	7.6	9.4
رأس المال والاحتياطي	667.2	750.9
أخرى	2,543.3	3,419.2

الاهمية النسبية للاصول 2023

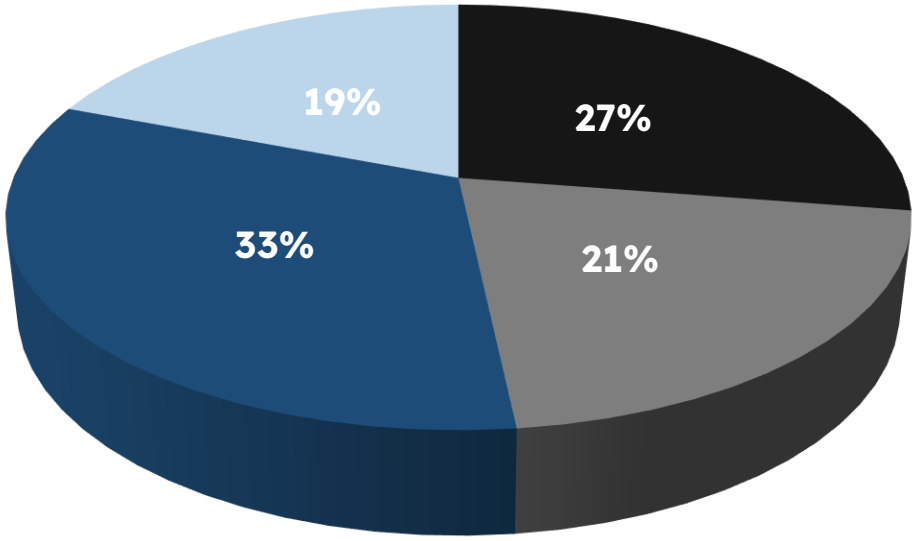

الاهمية النسبية للاصول 2024

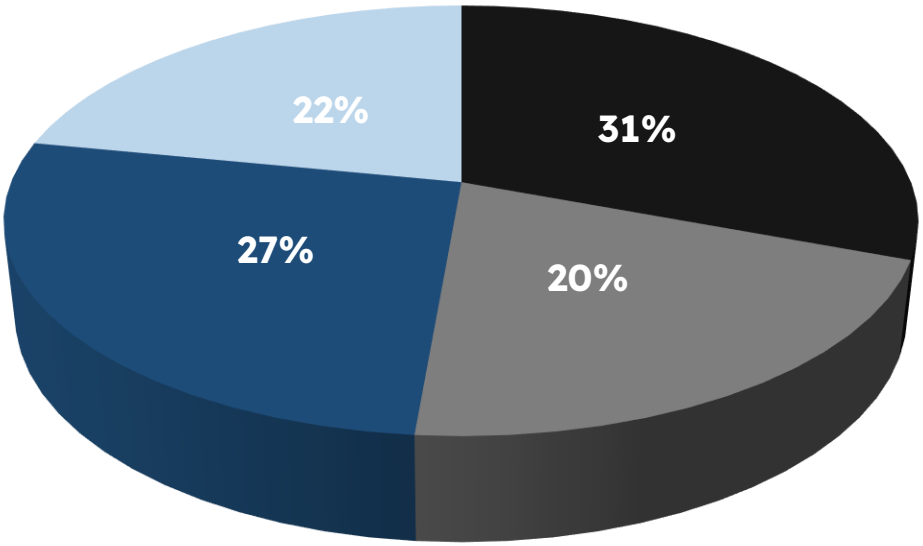

الخصوم:

ارتفع الرصيد الإجمالي لودائع البنوك التجارية والإسلامية في عام 2024، بمقدار 2,151.4 مليار ريال وبنسبة 26.4% لتصل إلى 10,305.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 1,243.1 مليار ريال وبنسبة 18% في عام 2023. ويرجع الارتفاع في عام 2024 إلى ارتفاع كل من ودائع العملات الأجنبية بنسبة 37.5%، والودائع المخصصة بنسبة 22.1%، والودائع تحت الطلب بنسبة 5.7%، في حين انخفضت ودائع الاجل بنسبة 10.9%، وودائع الادخار بنسبة 13.9%.

انخفضت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 203.9 مليار ريال وبنسبة 19.9% خلال عام 2024 لتصل إلى 821.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 80.5 مليار ريال وبنسبة 8.5% في عام 2023.

الوزن النسبي للخصوم 2023

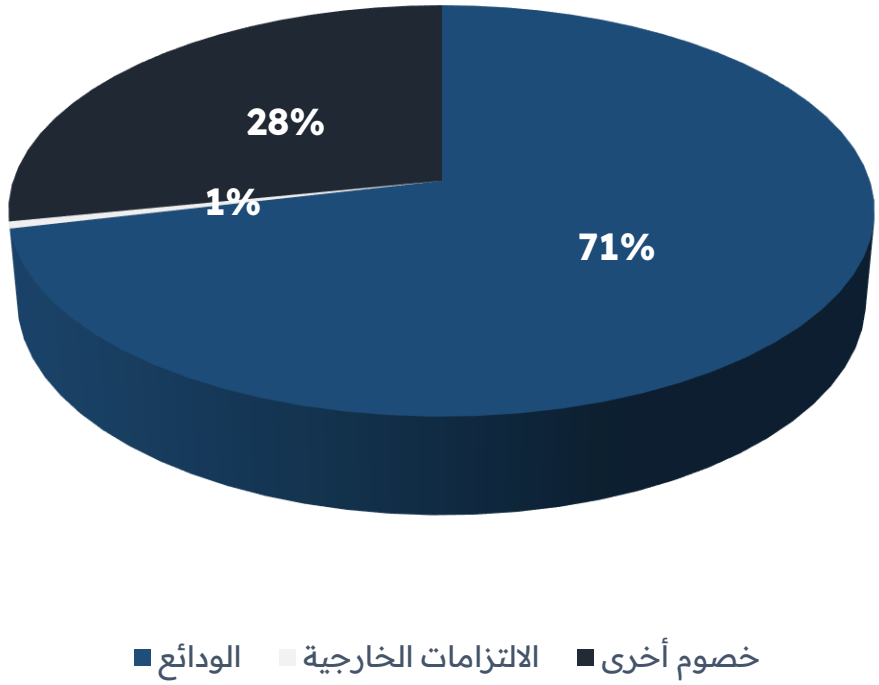

الوزن النسبي للخصوم 2024

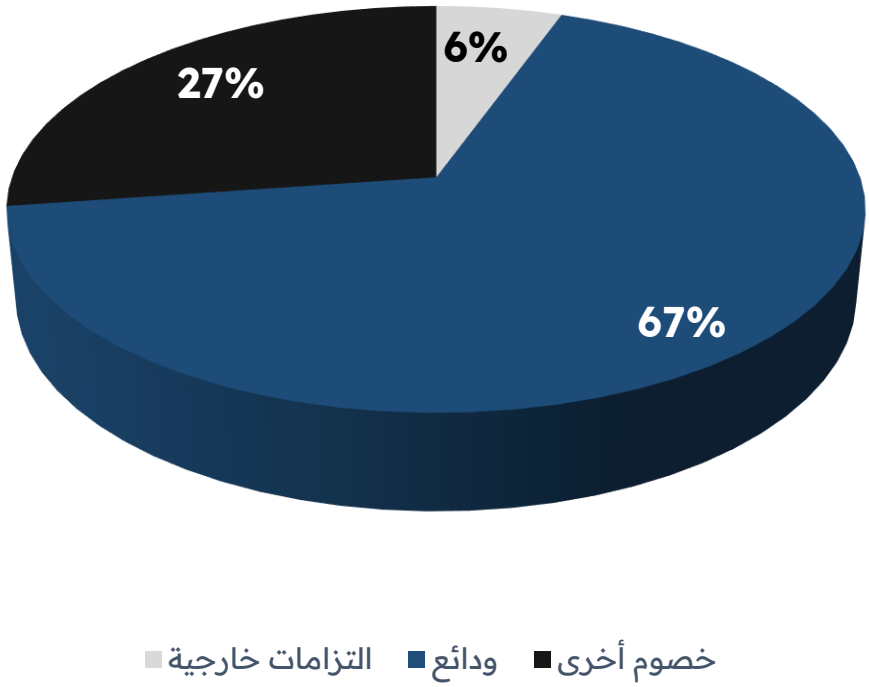

هيكل الودائع:

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها في عام 2024 إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب بمقدار 67.3 مليار ريال وبنسبة 5.7%، لتبلغ 1,241.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 233.6 مليار ريال وبنسبة 24.8% في عام 2023. وشكلت ما نسبته 12% من إجمالي الودائع في عام 2024، مقارنة بما نسبته 14.4% من إجمالي الودائع في عام 2023.

كما سجلت الودائع المخصصة في عام 2024 ارتفاعاً بمقدار 13.3 مليار ريال أو ما نسبته 22.1% لتسجل 73.3 مليار ريال، مقارنة بانخفاض مقداره 6.2 مليار ريال وبنسبة 9.4% في عام 2023 وهو ما يمثل 0.7% من إجمالي الودائع في عام 2024، مقارنة بنفس النسبة لعام 2023.

في حين انخفضت ودائع الادخار بمقدار 62.6 مليار ريال وبنسبة 13.9% لتصل إلى 386.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 109.7 مليار ريال وبنسبة 32.3% في عام 2023. وشكلت ما نسبته 3.8% من إجمالي الودائع لعام 2024، مقارنة بما نسبته 5.5% من اجمالي الودائع في عام 2023،

وودائع الاجل بمقدار 70.9 مليار ريال وبنسبة 10.9% لتصل الى 580.6 مليار ريال، مقارنة بانخفاض 262.5 مليار ريال وبنسبة 28.7% في عام 2023، وشكلت ما نسبته 5.6% من اجمالي الودائع لعام 2024، مقارنة بما نسبته 8.0% لعام 2023، وسجلت ودائع الحكومة 23.1 مليار ريال في عام 2024.

أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً قدره 2,181.3 مليار ريال أو ما نسبته 37.5% في عام 2024، لتسجل 7,999.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 1,168.5 مليار ريال وبنسبة 25.1% في عام 2023. ويعود الارتفاع الملحوظ في ودائع العملات الأجنبية خلال عامي 2023 و 2024 نتيجة التحول في تقييم المراكز المالية من السعر الرسمي إلى سعر السوق، بناءً على تعليمات البنك المركزي وبلغت أهميتها النسبية من إجمالي الودائع 77.6% في عام 2024، مقارنة بـ 71.4% من إجمالي الودائع في عام 2023، وبالمقابل انخفضت حصة الودائع بالريال إلى إجمالي الودائع من 28.6% في عام 2023 إلى 22.4% في عام 2024.

التسهيلات الائتمانية:

ارتفع إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بمقدار 426 مليار ريال وبنسبة 25.4% في عام 2024، لتصل إلى 2,105.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 377.4 مليار ريال وبنسبة 29% في عام 2023.

ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه:

ارتفع العرض النقدي (M2) في عام 2024 بمقدار 2,053.9 مليار ريال وبنسبة 17.9%، ليسجل 13,502.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره 1,408.2 وبنسبة 14% في عام 2023. وعند النظر في مكونات العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه يلاحظ أن صافي الأصول المحلية سجلت ارتفاعاً قدره 4,973.7 مليار ريال وبنسبة 45% في عام 2024، مقارنة بارتفاع مقداره 2,353.6 وبنسبة 27.1% في عام 2023.

ويأتي هذا الارتفاع كحصيلة للأثر التوسعي الناجم عن الائتمان الممنوح للحكومة في تمويل الموازنة العامة للدولة بمقدار 679.3 مليار ريال وبما نسبته 7.5%، مقارنة بارتفاع مقداره 1652.7 مليار ريال وبنسبة 22.2% في عام 2023 وارتفاع الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية بمقدار 589.7 مليار ريال وبنسبة 32.1%، في عام 2024، مقارنة بارتفاع مقداره 354.3 مليار ريال وبنسبة 23.9% في عام 2023، في حين انخفض صافي البنود الأخرى بمقدار 3,704.8 مليار ريال وبنسبة 3,768.3%، مقارنة بانخفاض مقداره 346.6 مليار ريال وبنسبة 139.6% في عام 2023.

وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال عام 2024 فقد انخفض بمقدار 2,919.8 مليار ريال وبنسبة 715.2%، مقارنة بانخفاض مقداره 945.4 مليار ريال وبنسبة 69.8% في عام 2023. وتركز الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية في عام 2024 بواقع 3,702.3 مليار ريال للبنك المركزي مقابل ارتفاع قدره 782.5مليار ريال للبنوك التجارية والاسلامية.

وبالنظر الى تطورات السيولة المحلية خلال عام 2024 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بارتفاع قدره 66.1 مليار ريال للعرض النقدي (M1) وبنسبة 1.5% ليصل إلى 4,535.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 398.7 مليار ريال وبنسبة 9.8% في عام 2023.

وارتفع شبة النقد بمقدار 1,987.7 مليار ريال وبما نسبته 28.5% ليسجل 8,967.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 1,009.4 مليار ريال وبنسبة 16.9% في عام 2023. وقد جاء ارتفاع عرض النقد (M1) نتيجة لارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 5.7%، مقارنة بنسبة 24.8% في العام السابق بينما انخفضت العملة المتداولة خارج البنوك بنسبة طفيفة بلغت 0.04%، مقارنة بنسبة 5.3% في العام السابق. في حين أن الارتفاع في شبه النقد جاء بسبب ارتفاع ودائع العملات الأجنبية بنسبة 37.5%، مقارنة بـ 25.1% في عام 2023.

المسح النقدي

(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)

البيـــــان	*2023	2024
العرض النقدي الواسع M2	**11,449.0**	**13,502.9**
نسبة التغير السنوي للغرض النقدي	14.0	17.9
شبه النقد	6,979.4	8,967.2
نسبة التغير السنوي لشبه النقد	16.9	28.5
شبة النقد/العرض النقدي	61.0	66.4
ودائع العملات الأجنبية	5,818.6	7,999.9
نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية	25.1	37.5
العملات الأجنبية/إجمالي الودائع	71.4	78.4
النقد M1	**4,469.6**	**4,535.7**
نسبة التغير السنوي للنقد	9.8	1.5
النقدM1 /العرض النقديM2	39.0	33.6
ودائع تحت الطلب	1,174.2	1,241.5
نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب	24.8	5.7
الودائع تحت الطلب/العرض النقديM2	10.3	9.2
العملة المتداولة خارج البنوك	3,295.4	3,294.2
العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقديM2	28.8	24.4
صافي الأصول الأجنبية	408.3	(2,511.6)
صافي الأصول المحلية:	11,040.8	16,014.5
حكومي	9,104.8	9,784.1
غير حكومي	1,837.7	2,427.3
أخرى (صافي)	(98.3)	(3,803.1)

* ابتداء من يناير 2023، تم تقييم المراكز المالية وفقا لأسعار السوق.

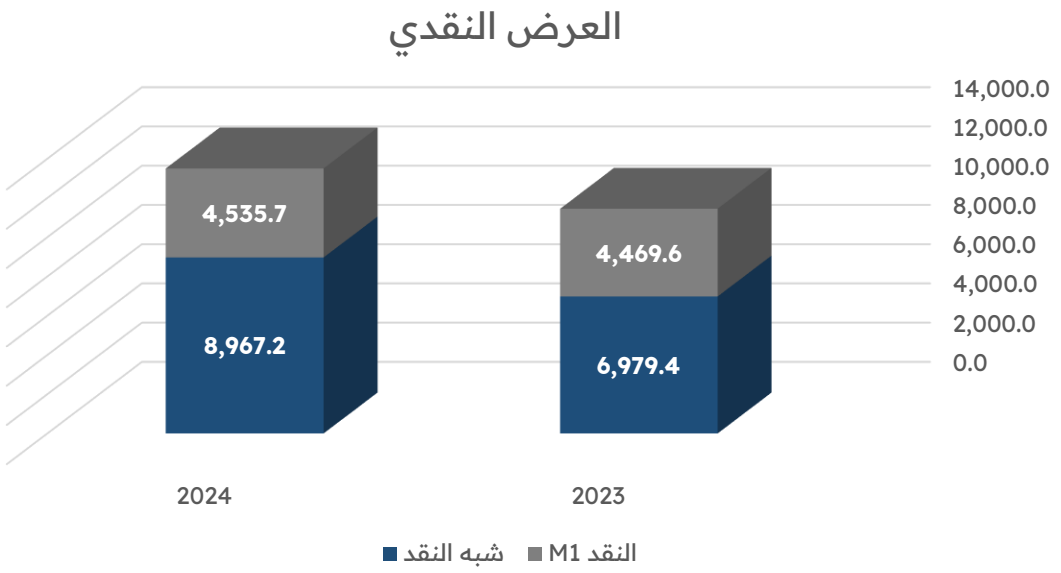

رابعاً/ســـــــــعر الصـــــــرف وإجراءات السياسة النقدية:

بلغ متوسـط سـعر صـرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني في عام 2024، 1,841.60 ريال لكل دولار، مقابل 1,378.19 ريـال لـكـل دولار فـي عـام 2023. وتـعـود الاضـطرابات في أسـعار الصـرف بشـكل رئيسـي إلى الضــغوط الكبيرة التي يواجها الاقتصــاد اليمني نتيجة مجموعة من العوامل الظرفية والهيكلية، أبرزها تراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية وتوقف الصـــادرات النفطية بسبب الهجمات الحوثية على الموانئ.

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات:

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب استمرار الحرب إلا أن البنك المركزي استمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف والتي من أهمها:

1- تحقيق استقرار نسبي في قيمة العملة الوطنية.
2- العمل على اصدار صكوك إسلامية واستكمال الترتيبات لإصدار أذونات خزانة وسندات دين حكومية عبر منصة Refinitiv.
3- توحيد أسعار الفائدة على الدين المحلي.
4- تفعيل الاحتياطي الالزامي على البنوك التي لديها مراكز رئيسية في العاصمة المؤقتة عدن.
5- توحيد أسعار الصرف لتعكس أسعار السوق الفعلية وفق توصيات صندوق النقد الولي فيما يخص:
   - سعر صرف الموازنة العامة للدولة.
   - أسعار بيع العملات عن طريق المزادات.
   - سعر تقييم المراكز المالية للبنوك.
6- تم تفعيل سلسلة من الإجراءات والإصلاحات بهدف استعادة الاستقرار في سوق العملات الأجنبية، حيث تم إطلاق آلية مزادات أسبوعية لبيع العملات ابتداءً من نوفمبر 2021. وقد أسهمت هذه المزادات في تقليص حجم السيولة الفائضة عن حاجة الاقتصاد من السوق، وذلك من خلال منصة (Refinitiv) الإلكترونية العالمية، التي ضمنت الشفافية والتنافسية وفقًا للأسس والمعايير المنظمة للسوق الحرة. ونتيجة لتطبيق هذه الآلية:

بلغ أجمالي العروض المقدمة من البنك المركزي منذ بدء المزادات حتى نهاية اكتوبر2024، ما قيمته 3,165 مليون دولار أمريكي. فيما سجل أجمالي قيمة العطاءات 2,186.7 مليون دولار، لتشكل قيمة العطاءات ما نسبته 69.1% من أجمالي قيمة العروض. في حين سجلت المبالغ المخصصة 2,052 مليون دولار حتى نهاية اكتوبر2024.

وتمكن البنك المركزي من العمليات أنفة الذكر من استيعاب 2,649.6 مليار ريال يمني وتعادل ما نسبته 61.5% من نمو القاعدة النقدية في نهاية اكتوبر2024. ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على السوق.

الفصل الثالث

الماليــة العامـة

تشـير بيانات الموازنة العامة للدولة في عام 2024 إلى وجود عجز نقدي قيمته 632.1 مليار ريال، وبنسـبة 1.8% من النـاتج المحلي الإجمـالي، مقـارنـة مع عجز نقدي مقداره 1,639.4 مليار ريال وبما نسبته 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق.

أولاً/الإيرادات العامة:

ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2024 بمقدار 854.1 مليار ريال، أو ما نسـبته 70.5% لتصـل إلى 2,065.6 مليار ريال، مقارنة بانخفاض قدره 849.2 مليار ريال أو ما نسـبته 41.2% في عام 2023. ويأتي الارتفاع في الإيرادات العامة خلال عام 2024 بدرجة أساسية إلى ارتفاع إيرادات المنح المقدمة من المملكة العربية السـعودية لدعم الموازنة العامة للدولة بمقدار 907 مليار ريال وبما نسـبته 258.2%، والإيرادات غير الضـريبية بمقدار 20.5 مليار ريال وبما نسـبته 20.5% لتبلغ نحو 120.7 مليـار ريـال. في حين انخفضـت الإيرادات الضـريبية في عام 2024 بمقدار 35 مليار ريال أو ما نسـبته 4.8%، مقارنة بانخفاض قدره 98.4 مليار ريال وبنسـبة 12% في عام 2023. ويلاحظ أن نسـبة الإيرادات العـامـة إلى النـاتج المحلي الإجمـالي بلغـت حوالي 5.9% في عام 2024، مقابل ما نسبته 4.6% في العام السابق.

ويمكن أن نشـير هنا إلى أن الصـادرات النفطية توقفت منـذ أكتوبر 2022، نتيجـة للتهـديـدات الحوثيـة على منشآت الإنتاج والتصدير.

الإيرادات العامة

مليار ريال

البيـــــان	2023	2024
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	1,211.5	2,065.6
الإيرادات النفطية	38.5	-
الإيرادات غير النفطية	821.8	807.4
الإيرادات الضريبية	721.6	686.7
الإيرادات غير الضريبية	100.2	120.7
المنح	351.2	1,258.2

المصدر/ بيانات فعلية أولية - البنك المركزي اليمني.

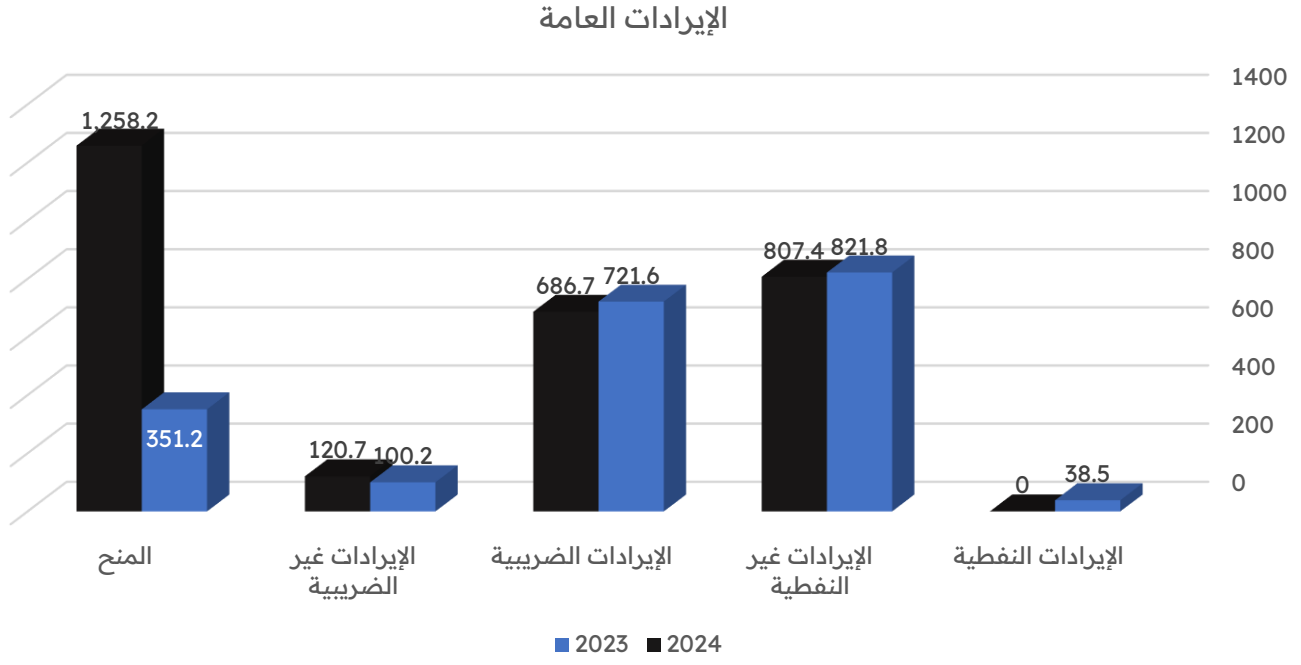

التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2023

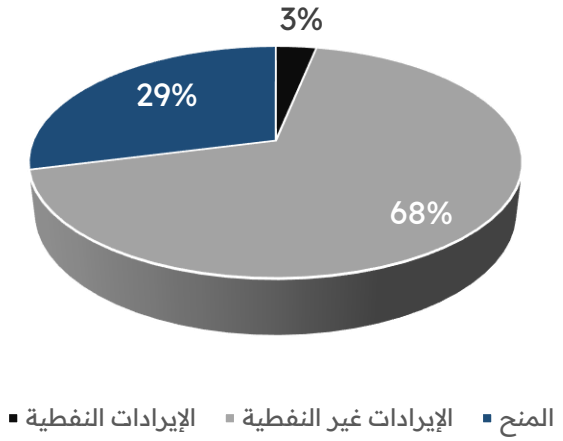

التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2024

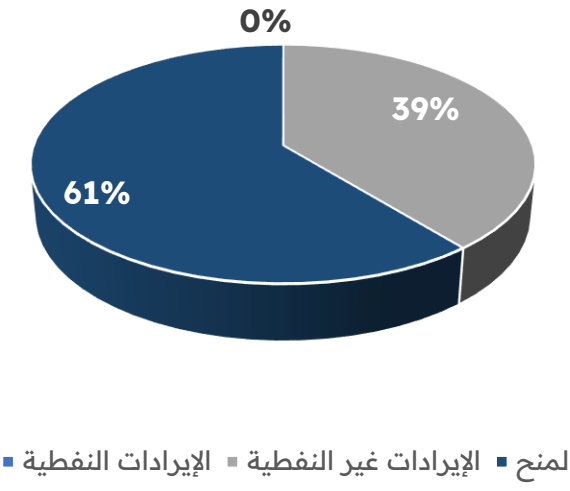

الإيرادات غير النفطية:

انخفضت الإيرادات غير النفطية في عام 2024 بقيمة 14.4 مليار ريال وبما نسبته 1.8% لتصل إلى 807.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض قدره 130.7 مليار ريال وبنسبة 13.7% في العام السابق. كما انخفضت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 67.8% في عام 2023 إلى 39.1% في عام 2024. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.3% في عام 2024 مقابل ما نسبته 3.1% في عام 2023. وتشمل الإيرادات غير النفطية: الإيرادات الضريبية من ضرائب عامة وجمركية والإيرادات غير الضريبية (رسوم متنوعة ومبيعات الغاز محلياً).

الإيرادات الضريبية:

انخفضت الإيرادات الضريبية (بما فيها الرسوم الجمركية) في عام 2024 بمقدار 35 مليار ريال أو ما نسبته 4.8% لتسجل 686.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاض مقداره 98.4 مليار ريال وبنسبة 12% في عام 2023. كما انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 59.6% في عام 2023 إلى 33.2% في عام 2024. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2% في عام 2024، مقابل ما نسبته 2.7% في العام السابق.

الإيرادات غير الضريبية:

ارتفعت الإيرادات غير الضريبية (التي تتضمن الرسوم وتحويلات الأرباح) في عام 2024 بمقدار 20.5 مليار ريال أو ما نسبته 20.5%، لتسجل 120.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاض قدره 32.3 مليار ريال وبنسبة 24.4% في العام السابق. كما انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 8.3% في عام 2023 إلى 5.8% في عام 2024. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.3% في عام 2024، مقابل 0.4% في عام 2023.

ثانياً/النفقات العامة:

انخفضت النفقات العامة في عام 2024 بمقدار 153.1 مليار ريال وبما نسبته 5.4% لتصل إلى 2,697.8 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع قدره 68.1 مليار ريال وبنسبة 2.4% في العام السابق. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.8% في عام 2024، مقابل 10.8% في عام 2023.

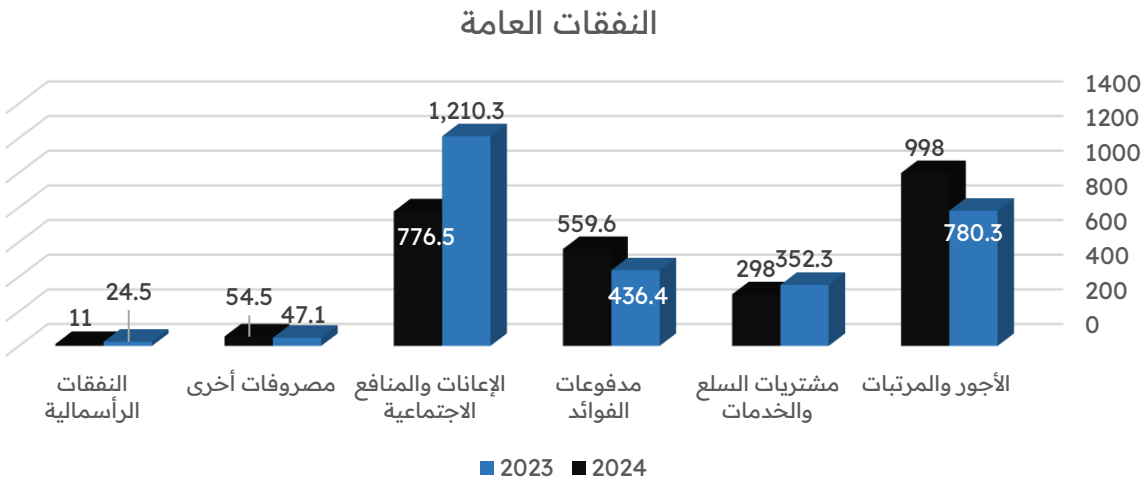

النفقات العامة

مليار ريال

البيـــــان	2023	2024
إجمالي النفقات العامة	2,850.9	2,697.8
النفقات الجارية منها:	2,826.4	2,686.7
الأجور والمرتبات	780.3	998.0
مشتريات السلع والخدمات	352.3	298.0
مدفوعات الفوائد	436.4	559.6
الإعانات والمنافع الاجتماعية	1,210.3	776.5
مصروفات أخرى	47.1	54.5
النفقات الرأسمالية	24.5	11.0

المصدر/ بيانات فعلية أولية - البنك المركزي اليمني.

انخفضت النفقات الجارية في عام 2024 بمقدار 139.6 مليار ريال أو ما نسبته 4.9% لتسجل ما قيمته 2,686.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 105.9 مليار ريال وبنسبة 3.9% في عام 2023. كما ارتفعت حصتها إلى إجمالي النفقات العامة من 99.1% في عام 2023 إلى 99.6% في عام 2024، وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.7% في عام 2024، مقابل 10.7% في العام السابق .

التوزيع النسبي للنفقات العامة 2023

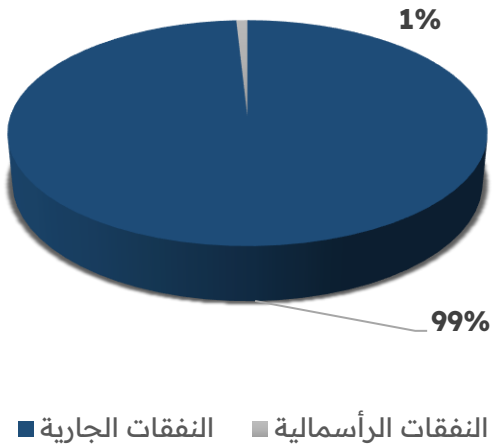

التوزيع النسبي للنفقات العامة 2024

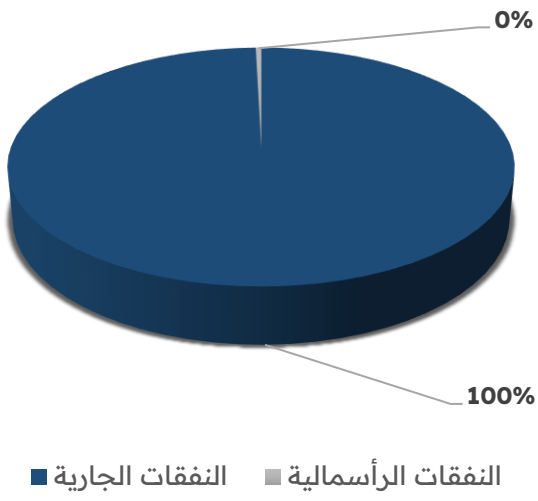

ويعود انخفاض النفقات الجارية في عام 2024 أساساً لانخفاض نفقات الإعانات والمنافع الاجتماعية بمقدار 433.8 مليار ريال وبنسبة 35.8%، مقارنة بارتفاع مقداره 207.3 مليار ريال وبنسبة 20.7% في العام السابق. كما انخفضت نفقات مشتريات السلع والخدمات بمقدار 54.2 مليار ريال وبنسبة 15.4%، مقارنة مع انخفاض قدره 195.3 مليار ريال وبنسبه 35.7% في العام السابق. في حين ارتفعت نفقات الأجور والمرتبات بمقدار 217.7 مليار ريال وبنسبة 27.9%، مقارنة مع انخفاض قدره 76.1 مليار ريال وبنسبة 8.9% في العام السابق، وتعود الزيادة خلال عام 2024، نتيجة إضافة المتأخرات في بند الأجور والمرتبات التي كانت معلقة في عام 2023. وارتفعت مدفوعات الفوائد والنفقات الجارية الأخرى بما مقداره 123.2 و 7.4 مليار ريال، وبما نسبته 28.2%، 15.8% على التوالي في عام 2024، مقارنة مع ارتفاع قدره 169.4، 0.6 مليار ريال، وبما نسبته 63.4%، 1.2% على التوالي في العام السابق.

النفقات الرأسمالية:

انخفضت النفقات التنموية الرأسمالية في عام 2024 بمقدار 13.5 مليار ريال أو ما نسبته 55% لتصل إلى 11 مليار ريال، مقارنة مع انخفاض قدره 37.8 مليار ريال وبما نسبته 60.6% في العام السابق. كما انخفضت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 0.9% في عام 2023 إلى 0.4% في عام 2024. فيما شكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.03% في عام 2024، مقابل 0.1% في العام السابق.

ثالثاً/الميزان الكلي:

أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2024 عجزاً نقدياً مقداره 632.1 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 1,639.4 مليار ريال في عام 2023. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة قد بلغت 76.6% في عام 2024، مقابل 42.5% في عام 2023.

الميزان الكلي للمالية العامة

مليار ريال

البيـــــان	2023	2024
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	1,211.5	2,065.6
المنح	351.2	1,258.2
إجمالي النفقات العامة	2,850.9	2,697.8
الميزان الكلي	(1,639.4)	(632.1)

المصدر/ بيانات فعلية أولية - البنك المركزي اليمني.

رابعاً/الدين العام الداخلي:

في ظل الانخفاض المستمر في حجم الموارد العامة مقارنة بحجم الإنفاق العام، ارتفع الدين العام الداخلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، ليسجل ما قيمته 7,044.1 مليار ريال في عام 2024 بارتفاع قدره 939.9 مليار ريال وبنسبة 15.4%، مقارنة مع مبلغ 6,104.2 مليار ريال في العام السابق.
شكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي لتمويل الدين العام الداخلي ليبلغ 6,585.3 مليار ريال في عام 2024، مقابل 5,813.0 مليار ريال في عام 2023. في حين انخفضت حصته من إجمالي الدين العام الداخلي من 95.2% في عام 2023 إلى 93.5% في عام 2024.

وشكلت الصكوك الإسلامية المصدر الثاني للدين العام الداخلي بقيمة 267.9 مليار ريال في عام 2024، مقارنة بما قيمته 253.5 مليار ريال في عام 2023. لتنخفض بذلك حصتها من إجمالي الدين العام الداخلي من 4.2% في عام 2023 إلى 3.8% في عام 2024. فيما

شـكلت أذون الخزانة وشـهادات الإيداع المصـدر الثالث للدين العام الداخلي بقيمة 190.9 مليار ريال في عام 2024، مقارنة بقيمة 37.7 مليار ريال في عام 2023. لترتفع بذلك حصـــتها من إجمالي الدين العام الداخلي من 0.6% في عام 2023 إلى 2.7% في عام 2024.

الدين العام الداخلي

مليار ريال

البيـــــان	2023	2024
تمويل البنك المركزي	5,813.0	6,585.3
تمويل البنوك التجارية والإسلامية:	291.2	458.8
- أذون الخزانة وشهادات الإيداع	37.7	190.9
- صكوك إسلامية	253.5	267.9
الدين العام الداخلي الإجمالي	6,104.2	7,044.1

المصدر/ بيانات فعلية أولية - البنك المركزي اليمني.

خامساً / الدين العام الخارجي:

ســـجل الرصـــيد القائم لمديونية هيئة التنمية الدولية انخفـاضـــا قيمتـه 111.72 مليون دولار أمريكي وبمـا نسـبته 9.7 % في نهاية عام 2024 ليصـل إلى 1,042.62 مليون دولار مقابل انخفاض بلغت قيمته 173.1 مليون دولار وبنسبة 13% ليبلغ ما قيمته 1154.34 مليون دولار في عام 2023.

الفصل الرابع

القطـاع الخارجـي

أولاً/ ميزان المدفوعات

لعبت الأوضاع السياسة والأمنية في البلاد خلال عام 2024 دوراً أساسياً في أداء الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع الخارجي على وجه الخصوص لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته.

حيث تشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي- أبريل 2025، إلى أن معاملات اليمن مع العالم الخارجي خلال عام 2024 قد أظهرت عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 774 مليون دولار، مقارنة بفائض بلغ قيمته 332 مليون دولار في عام 2023. لتشكل بذلك نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.1 % في عام 2024، مقارنة بـ 1.7% في عام 2023. ويعود العجز الحاصل في ميزان المدفوعات في عام 2024 إلى عجز كل من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري ما قيمته 5,074 مليون دولار في عام 2024، مقارنة ما بقيمته 3,994 مليون دولار في عام 2023. وشكل ما نسبته 26.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، مقابل ما نسبته 20.6% في عام 2023، وسجل الحساب الرأسمالي والمالي عجز بمقدار 93 مليون دولار لتشكل نسبته 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024.

وفيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات والبنود الرئيسة لميزان المدفوعات:

(أ)الحساب الجاري

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، حيث سجل خلال عام 2024 عجزاً مقداره 5,074 مليون دولار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 26.6%، مقارنة بعجز بلغت قيمته 3,994 مليون دولار وبنسبة 20.6% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. ويتوقع أن ينخفض العجز في الحساب الجاري في نهاية عام 2025 بمقدار 2,972 ليبلغ قيمته 2,102 مليون دولار. كما يتوقع أن تصل نسبته 12.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025.

1. الميزان التجاري

ارتفع عجز الميزان التجاري في عام 2024 بمقدار 1,261 مليون دولار وبنسبة 9.6% ليسجل 14,448 مليون دولار. مقارنة بانخفاض قيمته 221.3 مليون دولار وبنسبة 1.7% في عام 2023، وبلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 75.6% في عام 2024، مقابل ما نسبته 67.9% في عام 2023. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزان التجاري في عام 2025 بمقدار 2,840 مليون دولار وبنسبة 19.7% ليبلغ 11,608 مليون دولار، كما يتوقع أن تصل نسبته الى 66.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025.

- **الصادرات**

انخفض إجمالي قيمة الصادرات بمقدار 24 مليون دولار أو ما نسبته 2.3% في عام 2024 لتسجل 1,035 مليون دولار، مقارنة بانخفاض مقداره 993.3 مليون دولار وبنسبة 48.4% في عام 2023. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 5.4% في عام 2024، مقابل ما نسبته 5.5% في عام 2023. ويتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات خلال عام 2025 بمقدار 1,724 مليون دولار وبنسبة 166.6% لتبلغ 2,759 مليون دولار، كما يتوقع أن تصل نسبتها الى 15.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025. وبتفحص بنود التركيب السلعي للصادرات نجد أن:

I. صادرات النفط الخام والغاز

يمكن أن نشير هنا أن صادرات النفط الخام والغاز توقفت منذ أكتوبر 2022، نتيجة التهديدات الحوثية على منشآت الإنتاج والتصدير.

II. الصادرات غير النفطية

انخفضت قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار24 مليون دولار أو ما نسبته 2.3% في عام 2024 لتبلغ قيمتها 1,035 مليون دولار، بينما انخفضت في 2023 بقيمة 3 مليون دولار وبنسبة 0.3% لتبلغ 1,059 مليون دولار. وثبات نسبة حصتها من إجمالي صادرات السلع والخدمات 100% في عام 2023 وايضا 100% في عام 2024. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 5.4% في عام 2024، مقابل ما نسبته 5.5% في عام 2023. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية خلال عام 2025 بمقدار157 مليون دولار وبنسبة 15.2% لتصل إلى 1,192 مليون دولار. كما يتوقع أن تصل نسبتها 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2025.

- **الواردات**

ارتفع إجمالي قيمة الواردات بمقدار 1,237 مليون دولار وبما نسبته 8.7% في عام 2024 لتسجل 15,483 مليون دولار، مقارنة بانخفاض مقداره 772 مليون دولار وبنسبة 5.1% في عام 2023. وشكلت الواردات حوالي 81.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، مقابل ما نسبته 73.4% في العام السابق. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة الواردات خلال عام 2025 بمقدار 1,116 مليون دولار وبنسبة 7.2% لتصل إلى حوالي 14,367 مليون دولار. كما يتوقع أن تصل نسبتها 82.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025.

I. واردات المشتقات النفطية

ارتفعت واردات المشتقات النفطية بمقدار 198 مليون دولار أو ما نسبته 6.4% في عام 2024. لتسجل 3,272 مليون دولار، مقارنة بانخفاض مقداره 556 مليون دولار وبنسبة 15.3% في عام 2023. كما انخفضت حصتها من إجمالي واردات السلع الى 21.1% في عام 2024 حيث كانت 21.6% في عام 2023 وشكلت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي 17.1% في عام 2024، مقابل ما نسبته 15.8% في عام 2023. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة واردات المشتقات النفطية خلال عام 2025 بمقدار 341 مليون دولار وبنسبة 10.4% لتصل الى 2,931 مليون دولار. في حين يتوقع أن تصل نسبتها 16.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025.

II. واردات السلع الاساسية

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية بمقدار 932 مليون دولار أو ما نسبته 19.4% في عام 2024 لتسجل 5,734 مليون دولار، مقارنة بانخفاض مقداره 198 مليون دولار وبنسبة 4% في عام 2023. كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 33.7% في عام 2023 إلى 37.0% في عام 2024. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 30% في عام 2024، مقابل ما نسبته 24.7% في عام 2023. ومن المتوقع أن ترتفع واردات المواد الغذائية خلال عام 2025 بمقدار 96 مليون دولار وبنسبة 1.7% لتصل إلى حوالي 5,830 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها الى 33.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025.

واردات السلع والخدمات 2023

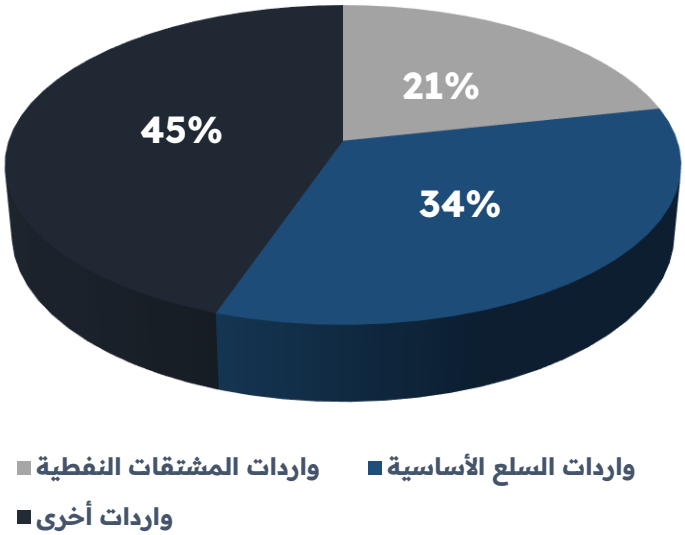

III. الواردات الأخرى

ارتفعت قيمة الواردات الأخرى بمقدار 107 مليون دولار وبنسبة 1.7% لتسجل قيمتها 6,477 مليون دولار في عام 2024، مقارنة بانخفاض قيمته 18 مليون دولار وبنسبة 0.3% في عام 2023. في حين انخفضت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 44.7% في عام 2023 إلى 41.8% في عام 2024. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 33.9% في عام 2024، مقابل ما نسبته 32.8% في عام 2023. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة الواردات الأخرى خلال عام 2025 بمقدار 871 مليون دولار وبنسبة 13.4% لتصل إلى 5,606 مليون دولار. كما يتوقع أن تتراجع نسبتها إلى 32.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025.

واردات السلع والخدمات 2024

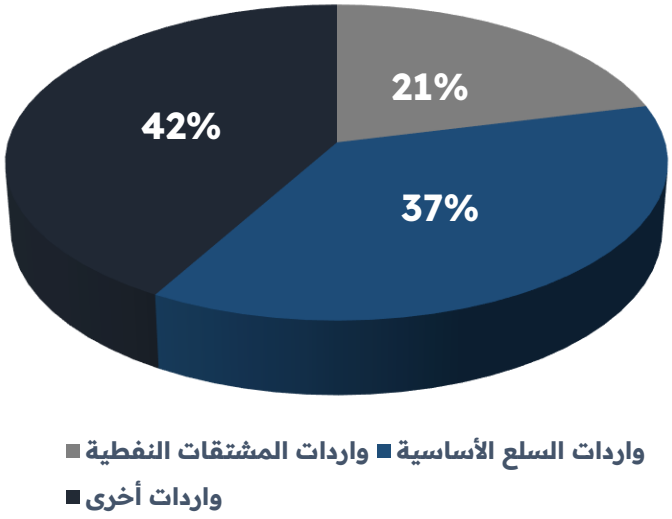

2. ميزان الدخل والتحويلات (صافي)

ارتفع صافي ميزان الدخل والتحويلات بمقدار 181 مليون دولار أو ما نسبته 2% في عام 2024 ليسجل 9,374 مليون دولار، مقارنة بانخفاض مقداره 6 مليون دولار وبنسبة 0.1% في عام 2023. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 49.1% في عام 2024. مقابل ما نسبته 47.4% في عام 2023. ويرجع ارتفاع صافي ميزان الدخل والتحويلات في عام 2024 بدرجة رئيسية إلى تحسن ميزان التحويلات بمقدار 268 مليون دولار، وبما نسبته 2.8%، وفي حين انخفض ميزان الدخل بمقدار 87 مليون دولار وبنسبة 29.6%. ومن المتوقع أن يرتفع صافي

ميـزان الـدخل والتحـويلات فـي نهايـة عـام 2025 بمقـدار 132 مليـون دولار وبنسـبة 1.4% لتصـل إلـى 9,506 مليـون دولار. كمـا يتوقـع أن ترتفـع نسـبته مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي إلـى 54.6% فـي نهايـة عام 2025.

(ب) الحساب الرأسمالي والمالي

سـجل الحسـاب الرأسـمالي والمـالي عجـز بلـغ 93 مليـون دولار لتشـكل نسـبته 0.5% مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي فـي عـام 2024، مقارنـة مـع فـائض بلـغ 907 مليـون دولار وبنسـبة 4.7% مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي فـي عـام 2023. ويتوقـع أن يرتفـع صـافي الحسـاب الرأسـمالي والمـالي فـي نهايـة عـام 2025 بمقـدار 113 مليـون دولار وبنسـبة 121.5% ليصـل إلـى 20 مليـون دولار. ونسـبته 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2025.

(ت) الميزان الكلي

سـجل الميـزان الكلـي عجـزاً بلـغ 774 مليـون دولار فـي عـام 2024، ليمثـل بـذلك مـا نسـبته 4.1% مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي، مقارنـة بفـائض قيمتـه 332 مليـون دولار وبنسـبة 1.7% مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي فـي عـام 2023. ويعـزى العجـز فـي الميـزان الكلـي فـي عـام 2024 بدرجـة أساسـية إلـى العجـز فـي الحسـاب الجـاري النـاتج عـن ارتفـاع فـاتورة واردات السـلع والخـدمات مـن جهـة واسـتمرار توقـف الصـادرات النفطيـة مـن جهـة أخـرى، والعجـز فـي الحسـاب الرأسـمالي والمـالي بسـبب عـدم وجـود أي تـدفقات ماليـة ليـنعكس كـل ذلـك سـلباً علـى إجمـالي الاحتياطيـات الأجنبيـة الإجماليـة للبنـك المركزي.

ميزان المدفوعات

مليون دولار أمريكي

البنود	2023	2024
صادرات السلع والخدمات	1,059	1,035
الصادرات النفطية	0	0
الصادرات غير النفطية	1,059	1,035
واردات السلع والخدمات	14,246	15,483
واردات المشتقات النفطية	3,074	3,272
واردات السلع الأساسية	4,802	5,734
واردات أخرى	6,370	6,477
ميزان السلع والخدمات	(13,187)	(14,448)
ميزان تجارة النفط	(3,074)	(3,272)
ميزان الدخل والتحويلات	9,193	9,374
ميزان الدخل	(294)	(381)
ميزان التحويلات	9,487	9,755
تحويلات العاملين	6,144	6,245
سحوبات على هبات المانحين	3,343	3,510
الحساب الجاري	(3,994)	(5,074)
صافي الحساب الرأسمالي والمالي	907	(93)
صافي تدفقات رأس المال /1	0	0
صافي التدفقات المالية	907	(93)
السهو والخطأ	3,418	4393
الميزان الكلي	332	(774)

- المصدر/ البنك المركزي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي أبريل 2025.

الملاحق الإحصائية

Monetary survey المسح النقدي

In Millions of Rials (بملايين الريالات)

Items	2020	2021	*2022	*2023	*2024	البنود
Broad money (M2)	**6,372,398.7**	**6,931,293.7**	**10,040,863.9**	**11,449,026.6**	**13,502,889.1**	**1 - العرض النقدي الواسع M2**
Broad money, annual change	11.8	8.8	44.9	14.0	17.9	نسبة التغير السنوي للعرض النقدي (%)
Quasi-money	**2,755,572.8**	**2,807,528.6**	**5,969,977.6**	**6,979,415.9**	**8,967,154.4**	**2- شبه النقد**
Quasi-money, annual change	7.3	1.9	112.6	16.9	28.5	نسبة التغير السنوي لشبه النقد (%)
Quasi-money to broad money	43.2	40.5	59.5	61.0	66.4	شبة النقد/العرض النقدي
Foreign currency deposits	1,555,801.3	1,573,256.9	4,650,061.0	5,818,560.0	7,999,851.9	ودائع العملات الأجنبية
Foreign currency deposits, annual change	7.9	1.1	195.6	25.1	37.5	نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية (%)
Foreign currency deposits to total deposits	44.4	42.6	67.3	71.4	78.4	العملات الأجنبية/إجمالي الودائع
Narrow money (M1)	**3,616,825.9**	**4,123,765.0**	**4,070,886.3**	**4,469,610.7**	**4,535,734.7**	**3- النقد M1**
Narrow money, annual change	15.6	14.0	-1.3	9.8	1.5	نسبة التغير السنوي للنقد (%)
Narrow money (M1) to broad money M2	56.8	59.5	40.5	39.0	33.6	النقد M1/العرض النقدي M2
Demand deposits	747,257.0	882,471.0	940,586.3	1,174,235.3	1,241,518.6	ودائع تحت الطلب
Demand deposits, annual change	11.0	18.1	6.6	24.8	5.7	نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب (%)
Demand deposits to broad money (M2)	11.7	12.7	9.4	10.3	9.2	الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2
Currency in circulation	2,869,568.9	3,241,294.0	3,130,300.0	3,295,375.4	3,294,216.1	العملة المتداولة خارج البنوك
Currency in circulation to broad money (M2)	45.0	46.8	31.2	28.8	24.4	العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقديM2

***وفقاً لأسعار صرف السوق.**

مسح البنك المركزي Central bank survey

In Millions of Rials (بملايين الريالات)

Items	2020	1220	2022	2023	2024	البنود
Monetary base	**3,230,044.1**	**3,772,575.3**	**3,988,378.5**	**4,218,885.2**	**4,510,596.2**	**القاعدة النقدية**
Monetary base, annual change	16.3	16.8	5.7	5.8	6.9	نسبة التغير السنوي للأساس النقدي
Currency issued	**3,026,022.0**	**3,501,223.5**	**3,405,739.1**	**3,588,241.8**	**3,645,987.6**	**العملة المصدرة**
Currency issued, annual change	16.9	15.7	-2.7	5.4	1.6	نسبة التغير السنوي للعملة المصدرة (%)
Banks reserves held at the CBY	**204,022.1**	**271,351.8**	**582,639.4**	**630,643.4**	**864,608.6**	**احتياطي البنوك لدى البنك المركزي**
Banks reserves held at the CBY, annual change	8.3	33.0	114.7	8.2	37.1	نسبة التغير السنوي لاحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي
Net foreign assets	-439,502.0	-401,110.7	-1,265,042.0	-2,669,851.9	-6,372,188.7	صافي الأصول الخارجية
Net foreign assets, annual change	97.6	8.7	215.4	111.0	138.7	نسبة التغير السنوي لصافي الأصول الخارجية (%)
Net claims on government	4,234,943.1	4,739,874.4	5,538,911.6	7,064,453.0	7,953,798.2	صافي المستحقات على الحكومة
Net claims on government, annual change	22.2	11.9	16.9	27.5	12.6	نسبة التغير السنوي لصافي المستحقات على الحكومة
Velocity (GDP/M2)	3.2	2.8	2.5	2.3	2.6	سرعة دوران النقود (الناتج المحلي الإجمالي/العرض النقدي M2)
Money multiplier (M2/Monetary base)	2.0	1.8	2.5	2.7	3.0	المضاعف النقدي (العرض النقدي M2/القاعدة النقدية)

Balance Sheet Central Bank Of Yemen ميزانية البنك المركزي اليمني

In Millions of Rials (بملايين الريالات)

Items	2020	2021	*2022	*2023	*2024	البنود
Assets	6,179,855.2	6,526,757.0	8,421,247.2	11,056,688.2	11,835,349.2	الاصول
Foreign Assets	391,260.1	686,318.4	1,562,695.2	2,482,713.5	2,554,836.5	الاصول الخارجية
Loans & Advances	4,873,364.9	5,290,833.8	6,100,011.2	7,602,232.0	8,347,103.7	القروض والسلفيات
Government	4,610,460.1	5,027,929.1	5,837,106.4	7,339,327.3	8,084,199.0	الحكومة
Public Enterprises	262,904.8	262,904.8	262,904.8	262,904.8	262,904.7	المؤسسات العامة
Banks	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	البنوك
Fixed & Other Assets	915,230.2	549,604.7	758,540.9	971,742.6	933,409.0	الاصول الثابتة والاخرى
Exchange Valuation	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اعادة التقييم
Liabilities	6,179,855.2	6,526,757.0	8,421,247.2	11,056,688.2	11,835,349.2	الخصوم
Banknotes Issued	3,026,022.0	3,501,223.5	3,405,739.1	3,588,241.8	3,645,987.6	النقد المصدر
Sight Liabilities	616,097.8	597,933.9	962,022.3	1,009,813.1	1,075,308.1	التزامات الاطلاع وودائع لاجل
Government	375,517.0	288,054.7	298,194.8	274,874.2	130,400.9	الحكومة
Social Security Fund	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	مؤسسات الضمان الاجتماعي
Public Enterprises	36,558.7	38,527.4	81,188.2	104,295.4	80,298.6	المؤسسات العامة
Demand Deposits	30,390.2	31,071.1	44,091.6	56,969.3	51,283.0	تحت الطلب
Time Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	لاجل
Foreign Currency	6,168.5	7,456.3	37,096.6	47,326.1	29,015.6	بالعملات الاجنبية
Banks	204,022.1	271,351.8	582,639.4	630,643.4	864,608.6	البنوك
Certificates of Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	شهادات ايداع
Treasury Bills sold to Banks (repos)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أذون خزانة مباعة للبنوك (عقود إعادة الشراء)
Liabilities under settlement	934,407.3	934,042.5	1,733,642.5	2,063,442.5	453,108.3	التزامات تحت التسوية
Foreign Liabilities	830,762.1	1,087,429.1	2,827,737.2	5,152,565.4	8,927,025.3	الالتزامات الخارجية
Other Liabilities	772,566.0	406,127.9	-507,893.9	-757,374.6	-2,266,080.0	خصوم اخرى
Capital & Reserves	274,276.3	-63,821.6	41,209.2	243,298.3	503,512.7	رأس المال والاحتياطي
Revaluation Account	258,747.4	210,493.8	-1,951,594.7	-2,998,417.0	-5,120,839.0	إعادة تقييم الاصول الخارجية
SDR's	133,802.3	133,802.3	1,120,527.3	1,438,301.3	1,880,990.0	حقوق السحب الخاصة
Other Liabilities	105,740.0	125,653.5	281,964.3	559,442.7	470,256.4	خصوم متنوعة

*** وفقاً لأسعار صرف السوق.**

Consolidated Balance Sheet of Commercial & Islamic Banks الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

(In Millions of Rials بملايين الريالات)

Items	2020	2021	*2022	*2023	*2024	البنود
Assets	4,946,002.8	5,259,688.3	8,780,498.0	11,433,613.0	15,329,699.0	الاصول
Foreign Assets	936,762.7	960,989.6	2,668,976.2	3,139,968.9	4,705,799.7	الاصول الخارجية
Foreign Currency	119,999.5	161,271.2	373,146.4	547,044.6	981,119.2	نقد أجنبي
Banks Abroad	467,667.8	378,310.0	1,068,362.2	1,286,506.3	2,274.772,3	بنوك في الخارج
Non-residents	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غير مقيمين
Foreign Investment	349,095.5	421,408.4	1,227,467.6	1,306,418.1	1,449,908.3	استثمارات اجنبية
Reserves	908,299.4	1,145,488.0	2,022,119.0	2,381,800.7	3,168,096.7	الاحتياطي
Local Currency	156,453.1	259,929.5	275,439.1	292,866.4	351,771.5	نقد محلي
Deposits with CBY	751,846.2	885,558.4	1,746,679.9	2,088,934.3	2,816,325.1	ارصدة لدى البنك المركزي
Loans & Advances	2,444,841.8	2,487,584.7	3,214,840.8	3,719,385.2	4,098,061.3	القروض والسلفيات
Government	1,857,199.9	1,929,519.0	1,913,230.1	2,040,342.6	1,853,336.4	الحكومة
Public Enterprises	0.0	0.0	0.0	0.0	139,657.9	المؤسسات العامة
Private Sector	587,641.9	558,065.6	1,301,610.7	1,679,042.6	2,105,067.0	القطاع الخاص
Certificate of Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	شهادات ايداع
Treasury bills purchased from CBY	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اذون خزانة مشتراة من البنك المركزي (ريبو)
Other Assets	656,098.9	665,626.0	874,562.0	2,192,458.2	3,357,741.4	اصول اخرى

Consolidated Balance Sheet of Commercial & Islamic Banks الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

(In Millions of Rials بملايين الريالات)

Items	2020	2021	*2022	*2023	*2024	البنود
Liabilities	4,946,002.8	5,259,688.3	8,780,498.0	11,433,613.0	15,329,699.0	الخصوم
Deposits	3,466,271.0	3,651,472.3	6,910,563.9	8,153,651.3	10,305,062.3	الودائع
Government	0.0	0.0	0.0	0.0	23,083.1	الحكومة
Demand	716,866.8	851,399.9	940,586.3	1,174,235.3	1,241,518.6	تحت الطلب
Time	785,532.0	835,579.9	913,962.5	651,437.8	580,558.3	لاجل
Saving	323,864.4	340,395.9	339,721.9	449,384.6	386,744.2	الادخار
Foreign Currency	1,549,632.8	1,565,800.6	4,650,061.0	5,818,560.0	7,999,851.9	بالعملات الاجنبية
Earmarked	90,375.0	58,296.0	66,232.2	60,033.5	73,306.3	مخصصة
Foreign Liabilities	24,049.9	24,699.6	50,261.7	61,853.1	845,187.7	الالتزامات الخارجية
Banks Abroad	24,049.9	24,699.6	50,261.7	61,853.1	193,131,6	بنوك بالخارج
Non-residents	0.0	0.0	0.0	0.0	652,056.0	غير مقيمين
Borrowing from banks	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سلفيات من بنوك خارجية
Other Liabilities	1,455,681.9	1,583,516.4	1,819,672.4	3,218,108.7	4,179,449.1	خصوم أخرى
Loans from CBY	6,831.0	6,831.0	7,537.5	7,639.7	9,357.5	سلفيات من البنك المركزي
Capital & Reserves	398,935.6	461,833.8	541,739.9	667,175.3	750,892.2	رأس المال والاحتياطي
Other Liabilities	1,049,915.3	1,114,851.6	1,270,395.0	2,543,293.6	3,419,199.4	خصوم متنوعة

Government Finances مالية الحكومة

(In Millions of Rials بملايين الريالات)

Items	2020	2021	*2022	*2023	*2024	البنود
Total revenues and grants	**723,658.7**	**1,096,893.0**	**2,060,695**	**1,211,503**	**2,065,636**	**إجمالي الإيرادات العامة والمنح**
Oil revenues	259,096.0	397,515.9	1,108,237	38,481	0.0	الإيرادات النفطية
Non-oil revenues	464,562.7	699,377.1	952,458	821,795	807,387	الإيرادات غير النفطية
Tax revenues	289,773.3	580,387.0	819,983	721,615	686,663	الإيرادات الضريبية
Other revenues	174,789.4	118,990.1	132,475	100,180	120,724	الإيرادات غير الضريبية
Grants	0.0	0.0	0.0	351,227	1,258,249	المنح
Total expenditures	**1,619,306.4**	**1,517,025.7**	**2,782,805**	**2,850,910**	**2,697,773**	**إجمالي النفقات العامة**
Current expenditures	1,594,671.5	1,487,288.0	2,720,523	2,826,385	2,686,740	النفقات الجارية منها:
Wages and salaries	698,887.5	554,852.3	856,416	780,310	998,027	الأجور والمرتبات
Goods and services	489,007.9	545,058.6	547,577	352,269	298,038	مشتريات السلع والخدمات
Interest payments	67,058.7	49,114.3	267,041	436,421	559,639	مدفوعات الفوائد
Subsidies and transfers	302,477.9	301,975.1	1,002,951	1,210,273	776,490	الإعانات والمنافع الاجتماعية
Other expenditures	37,239.7	36,287.5	46,538	47,112	54,546	مصروفات أخرى
Capital expenditures	24,634.8	29,737.8	62,282	24,525	11,033	النفقات الرأسمالية
Overall balance	-895,647.7	-420,132.8	-822,370.0	-1,764,793.6	-804,608.3	الميزان الكلي (على أساس نقدي)

Balance of Payments ميزان المدفوعات

(In Millions of Rials بملايين الريالات)

Items	2020	2021	*2022	*2023	*2024	البنود
Exports of goods and services	**1,913**	**2534**	**2,052.3**	**1,059**	**1,035**	**صادرات السلع والخدمات**
Oil	642	994	990.3	0	0	الصادرات النفطية
Other exports	1271	1540	1,062	1,059	1,035	الصادرات الأخرى
Imports of goods and services	**12,471**	**14,080**	**15,018**	**14,246**	**15,483**	**واردات السلع والخدمات**
Of which: Oil	1,845	2,861	3,630	3,074	3,272	واردات المشتقات النفطية
Of which: Food	2,833	3,860	5,000	4,802	5,734	واردات السلع الأساسية
Other Imports	7,793	7,359	6,388	6,370	6,477	واردات أخرى
Balance of goods and services	**-10,558**	**-11,531**	**-12,965.7**	**-13,187**	**-14,448**	**ميزان السلع والخدمات**
Balance on oil trade	**-1203**	**-1,867**	**-2,639.7**	**-3,074**	**-3,272**	ميزان تجارة النفط
Balance of incomes and transfers	**7,382**	**8,835**	**9,199**	**9,193**	**9,374**	ميزان الدخل والتحويلات
Balance of incomes	788	50	-147	-294	-381	ميزان الدخل
Of which: Transfers	8,170	8,785	9,346	9,487	9,755	ميزان التحويلات
Remittances	4,983	5,625	6,000	6,144	6,245	تحويلات العاملين
Donor financing	3,187	3,160	3,346	3,343	3,510	سحوبات على هبات المانحين
Current account	**-3,176**	**-2,696**	**-3,766.7**	**-3,994**	**-5,074**	الحساب الجاري
Capital inflows net	**-65**	**620**	**208**	**907**	**-93**	**صافي الحساب الرأسمالي والمالي**
Capital inflows net	0.0	0	0	0	0	صافي تدفقات رأس المال
Financial inflows net	-65	620	208	907	-93	صافي التدفقات المالية
Errors and omissions	**2,557**	**2,794**	**3,178**	**3,418**	**4393**	السهو والخطأ
Overall balance	**-684**	**718**	**-382**	**332**	**-774**	الميزان الكلي

المصدر: البنك المركزي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي – إبريل 2025.

تنويه:

حسب المادة (45) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 تعتبر جميع المعلومات والبيانات الفردية التي تقدم للبنك المركزي معلومات سرية على نحو صارم وتستخدم فقط للأغراض الإحصائية، ولا تنشر أية معلومات تكشف عن الأحوال المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية.

تعتبر البيانات الواردة في التقرير التي تردنا من مصادرها كالوزارات والأجهزة الحكومية بيانات أولية قابلة للتغيير في حال تم تعديلها من مصدرها.

في حال تعذر الحصول على البيانات الإحصائية من الوزارات والأجهزة الحكومية نضطر إلى الأخذ بتوقعات صندوق النقد الدولي.

يصدر هذا التقرير عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني- المركز الرئيسي عدن - الجمهورية اليمنية.

هاتف 256518 - 2 - 967 +

البريد الإلكتروني: RSD@CBY-YE.COM

الإدارة العامـــــة للبحـــــوث والإحصـــــــاء
البنـــــك المـــركـــــزي اليمنـــــي - عـــــدن
RSD@CBY-YE.COM +967-2-256518 +967-2-256518